

إشكالية الفكر السياسي في الأندلس

في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

The Political Thought Problem in Andalusia

In the 5TH century AH / 11TH century AD

Dr. Nawal Farhan Muhammad Al-Khaldi

King Faisal University, Al-Ahsa - Kingdom of Saudi Arabia

بقلم د. نوال بنت فرحان محمد الخالدي

جامعة الملك فيصل، الإحساء - المملكة العربية السعودية

Os-khaldi@hotmail.com

الملخص:

تناول البحث القضايا السياسية التي دار حولها سجال فكري بين العلماء والمفكرين بسبب تغير الأوضاع السياسية في الأندلس، وفي مقدمة هذه القضايا (الشرعية) والتي انطوت عليها عدد من الإشكاليات أثر إنهاء الحجابة العامرية ومن ثم سقوط الخلافة الأموية عام (422هـ/ 1031م) وبلغت منتهاها في تفرق السلطة في دويلات متفرقة، ومدن متناحرة عرفت ب (دويلات الطوائف). ومن القضايا التي ناقشها البحث (الوحدة)، و(الموقف من ملوك الطوائف)، و(العلاقات مع الممالك الإسبانية) ؛ وتباين آراء العلماء تجاهها خصوصاً علاقات أمراء الطوائف بالممالك الإسبانية واستعانتهم بهم ضد بعضهم البعض وتحالفهم معهم بل وتسليم أراضي المسلمين لهم من مدن وحصون وقلاع، واستند بعض الأمراء إلى فتاوى الفقهاء واعتبروها مسوغاً شرعياً لهم في كل سياستهم مما أحدث أزمة في الفكر السياسي للأندلس تركت آثارها على الحياة السياسية والحضارية، ولم تنته تلك الأزمة إلا بإسقاط ممالك الطوائف وسيطرة المرابطين على الأندلس وتوحيدها تحت راية دولة موحدة بقيادة أميرهم يوسف بن تاشفين، ولا مشاحة في أن إشكالية الفكر السياسي في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي كانت حالة منفردة لم تتكرر في تاريخ الأندلس حتى نهاية الوجود الإسلامي فيها.

الكلمات المفتاحية: الأندلس - الفكر السياسي - ممالك الطوائف - المرابطين.

Abstract :

This research dealt with the political issues around which an intellectual debate took place between scholars and thinkers due to the changing political situation in Andalusia. In the forefront of these (Sharia) issues, which involved a number of problems after the end of the Amiri Period and then the fall of the Umayyad Caliphate in (422 AH / 1031AD), and reached its conclusion in the dispersal of powers in separate states, and rival cities known as (the sects mini-states). Among the issues discussed by the research are (unity), (Attitude towards Sect Kings), and (Relations with the Spanish kingdoms); and the opinions of the scholars differed with regard to the same, especially the relations of the princes of the sects with the Spanish kingdoms, getting their use against each other, their alliance with them, and even the handing over of Muslim lands to them including cities, fortresses, and castles. Some princes relied on the fatwas of the jurists and considered them a legal justification for them with regard to all their politics, which caused a crisis in the political thought of Andalusia that affected the political and civil life. That crisis did not end without the overthrow of the sects' kingdoms and Almoravids control over Andalusia and its unification under the flag of a unified state led by their prince/ Yusuf bin Tashafin. There is no problem in the fact that the political thought problem in the 5th AH / 11th AD century was a unique case that was not repeated in the history of Andalusia until the end of the Islamic existence in the same.

Keywords: Andalusia – Political Thought - Sects Kingdoms – Almoravids

المقدمة:

ظهر في عصر دويلات الطوائف نخبة من العلماء والمفكرين سلكوا طريق البحث والتقصي للكشف عن المسببات السياسية والحضارية لجملة من القضايا، في محاولة لإنقاذ البلاد، والإسهام في الرقي بفكرها وعلمها، وتبنوا نهجاً علمياً لفهم وجهة نظر الآخر، فدخلوا في سجال شامل لكل مناحي الحياة، وعنوا بمناقشة الإشكاليات والقضايا السياسية التي ولدت مع إسقاط الخلافة الأموية وتفرق السلطة بين دويلات الطوائف التي اتسمت العلاقات فيما بينها بالصراعات والاضطرابات، فدارت حوارات حادة ومساجلات ساخنة في محاولة لإصلاح الأوضاع، مما أثر على المنظومة السياسية في الأندلس، وحرقتها عن الضوابط التي كانت تسير في نهجها، خصوصاً في علاقاتها الداخلية والخارجية.

أولاً: المساجلات السياسية:

مرت الأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بثلاثة أطوار سياسية مختلفة؛ ففي مطلع القرن كانت الأندلس تحت حكم بقايا الخلافة الأموية، وصراع أبناء البيت الأموي على كرسي الخلافة، فبعد سقوط الحجابة العامرية عام (399هـ/1009م)، حكم هشام المؤيد مرة أخرى سنة (400-403هـ/1009-1012م) وحكم سليمان المستعين عام (400/1009م)، وحكم مرة أخرى من عام (403-407هـ/1012-1016م)⁽¹⁾، وفي هذا الطور جرت مناقشات بين العلماء والمفكرين لبحث إشكالية شرعية الخليفة، وجرت كذلك مساجلات سياسية أخرى تتعلق بتداعيات الأحداث السياسية المتوالية.

أ- الشرعية:

أفرز التعاقب السريع على منصب الخلافة نقاشاً يتعلق بأحقية خليفة دون سواه؛ ومن ذلك الخلاف الذي حصل بين الفقهاء في تولي سليمان وخلع الخليفة هشام، وأيهما أحق بالخلافة والشرعية؟ ومنها السجال الذي جرى بين الفقيه أبي عبد الله بن الفخار القرطبي (419هـ/1028م) الذي كان مؤيداً لولاية هشام المؤيد، وبين الأمير أبي الحكم منذر بن يحيى أمير الثغر الأعلى بالأندلس عام (430هـ/1039م)، الذي كان يدعو إلى سليمان بن الحكم (المستعين بالله) (400هـ/1009م) و(403-407هـ/1012-1016م)، إذ قال ابن الفخار: "أنشدك بالله يا أبا الحكم لو أنك في جماعة حضرتهم صلاة مكتوبة وفيهم هذان الرجلان سليمان وهشام من كنت

(1) ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت 712هـ): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، (بيروت:

وليته الأمر، وأيهما كنت تولي الصلاة، فقال له منذر: أبيت إلا جهلاً، هشاماً، والله كنت أقدمه للمحراب، وسليمان، والله كنت أرفعه إلى سرير الملك، فليس هذا مكان مسائل المدونة يا فقيه، إنما هو مكان السيف الذي ليس بعده بقية" (2)، فمنذر بن يحيى رأى أن هذا الوقت يحتاج إلى رجل قوي ذي سلطة كسليمان لمواجهة الخصوم وهو ما عبر عنه بـمكان السيف؛ لذلك رفع سليمان المستعين إلى منزلة الولاية وأعرض عن رأي الفقيه، الذي أبدى حرصه على أن تكون الإمامة لرجل له شرعية وعنده علم حيث عبر أبو الحكم عن علمه بمسائل المدونة، يقصد كتاب (المدونة الكبرى) للإمام سحنون بن سعيد (ت 240هـ/854م). النقاش في هذه المسألة لم يكن حكرًا على السياسيين والفقهاء، وإنما استحوذ على اهتمام الفقهاء، فتناقشوا فيها؛ فتناظر الفقيه أبو علي بن الحداد (3) (ت 314هـ/1040م) والقاضي أبو حاتم بن الطويل (4)، فقال ابن الحداد: "إنك المسؤول عن قولك، تدعو إلى خلع هشام بن الحكم إمام الجماعة، الخير الفاضل القارئ لكتاب الله بالسبع! فتهافت ابن الطويل وقال: "إن هم إلا كالأنعام بل همأضل سبيلاً" (5)، وما تغني قراءته يا شيخ عند البارقة؟ أظن سليمان -والله عما قليل- يقرأ لكم بالأربع عشرة! كأني والله بكم عن قريب تخطبون إلى سليمان فيما يخطب إليكم الآن، وقال كلاماً كثيراً" (6).

يلاحظ في النصين السابقين أن الحوار لم يتطرق إلى (مبدأ التوريث) الذي هو حق لهشام المؤيد، بل ركز على الكفاءة، وكأن هناك توجهاً لنزع القدسية عن الشرعية التاريخية، وقد يكون عزل مبدأ (التوريث) بدأ للمرة الأولى لما تولى الخلافة محمد المهدي عام (399هـ/1008م) في ظل بروز ظاهرة الاستيلاء على السلطة بالقوة وهذا توجه يقوم على إيجاد علاقة قوية بين الحاكم والكفاءة، وإسقاط ظاهرة الشرعية التاريخية، رغم أنها كانت امتداداً طبيعياً لما

(2) ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد، أعمال الأعلام فيمن بوع قبيل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق سيد كسروي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م)، ج1، ص 35.

(3) هو أبو علي الحسن بن أيوب بن محمد بن الحداد من أهل قرطبة، فقيه مشهور عارف بالحديث، له كتاب جمع فيه أجوبة مسائل، وله كتاب آخر في شرح الموطأ، توفي سنة (425)؛ انظر: أبو طالب المرواني ت 516هـ، قطعة من كتاب عيون الإمامة ونواظر السياسة، تحقيق بشار عواد معروف وصلاح الجزار (تونس: دار الغرب الإسلامي، 1431هـ/2010م)، ص 71-76.

(4) هو أبو حاتم بن محمد بن عبد الله الطويل كان من جلة القضاة، عمل صاحب المظالم في قرطبة ثم أصبح قاضي الجماعة توفي سنة (414هـ)؛ انظر: عياض، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي (ت 544هـ): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (الرباط: دن، د.ت)، ج4، ص 217.

(5) الفرقان: 44.

(6) أبو طالب المرواني، عيون، ص 73.

تمثله من تواصل ما بين الأجيال والتيارات، وتجمع الكل أياً كانت الاختلافات بينهم، ولكن عارض هذه الظاهرة طيف في المجتمع الأندلسي لذا ظل السجال ساخناً. تمسك بعض الفقهاء برأيهم، وعارضوا سليمان المستعين، ثم دفعوا ثمن موقفهم؛ فبعد أن أرسل شيوخاً لأهل قرطبة وفقهائها ليخلعوا خلافة هشام بن الحكم ويدخلوا في طاعته، خرج كلٌّ من الفقيه ابن دحون⁽⁷⁾ (ت 431هـ/1040م)، وابن الشقاق⁽⁸⁾ (ت 426هـ/1035م)، وأبو علي بن الحداد بفحص السراق⁽⁹⁾ وردوا دعوة سليمان وأنكروها، فعزلهم سليمان المستعين عن الشورى وأهانهم وأخافهم⁽¹⁰⁾، كما تشدد القاضي ابن وافد⁽¹¹⁾ في موقفه ضد البربر وزعيمهم سليمان المستعين، وعندما تغلبوا على قرطبة وخلعوا أميرها، اختفى عنهم، وطاردوه حتى عثروا عليه وساقوه مكشوف الرأس، يقاد بعمامة من عنقه، فأدخل على سليمان بن الحكم وأكثر توبيخه، وأمر بصلبه. فوردت شفاعات من الفقهاء، فقبلها، لكنه أمر بسجنه حتى مات على أثر مرض في محبسه عام (404هـ/1013م)⁽¹²⁾. وتشير (منيرة الشرقى) إلى أن المستعين عطل خطة القضاء وذلك لخشيته من تنفيذ القضاة والسيطرة على الأمور⁽¹³⁾.

يظهر من المناظرات أن السجال الفكري دار حول (من هو الأصلح؟)، ففريق انتصر لمكانة هشام بن الحكم من العلم، وفريق انتصر لقوة سليمان ومقدرته على ضبط الأمور في البلاد. شكل ذلك تحولاً في المفاهيم، والتمييز بين ما هو ديني وما هو دنيوي. ولعلها أول مرة تحدث

(7) هو أبو محمد عبد الله بن يحيى بن أحمد بن دحون كان فقيهاً مالكيًا، عنده أخبار خلفاء المروانية ووزرائهم وكتابتهم وحجابهم وكتابتهم؛ انظر: أبو طالب المرواني، عيون، ص 76-88.

(8) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن الشقاق أحد العلماء المستبحرين في العلم، مقدم في الفقه، إمام في القراءات والتفسير، رحل إلى العراق والشام؛ انظر: أبو طالب المرواني، عيون، ص 88-92.

(9) فحص السراق: منتزة مشهور من منتزعات قرطبة يقصد للفرجة وصف بأنه يسرح فيه البصر وتبتهج فيه النفس؛ انظر: المقرئ، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041م)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م)، ج2، ص 20.

(10) أبو طالب المرواني، عيون، ص 72-73.

(11) هو يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي، ولي قضاء قرطبة سنة (401 هـ) قال عنه ابن حبان كان آخر علماء القضاة بالأندلس علماءً، وهدياً، ورجاحة، وديناً، تقلد الشورى في عهد العامريين والإمامة بالزهراء، توفي في محبسه عام (404هـ)؛ انظر: النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي (ت 793هـ): تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، (بيروت: المكتبة العصرية، 1426هـ/2006م)، ص 103-104.

(12) النباهي، المرقبة، ص 103-104.

(13) منيرة عبد الرحمن الشرقى، علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين (دراسة في أوضاعهم الاقتصادية وأثرها على مواقفهم السياسية)، (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1423هـ/2002م)، ص 183.

في البلاد، وكان الأندلس بدأت تتحول في مفهومها لمبدأ الشرعية من التوريث في الحكم، إلى مبدأ الاختيار. لذا جنح ثلثة من العلماء إلى تبرير هذا المسلك بسبب الأوضاع السياسية. ومن المفكرين الراضين لولاية المستعين مؤرخ العصر ابن حيان القرطبي (ت 469هـ/1076م) الذي أظهر نقمته على البربر وعلى سليمان المستعين بسبب ما نتج عن تصرفاتهم من اضطرابات ونزاعات وانتشار للدمار وإزهاق كثير من الأرواح في قرطبة، وأثر ذلك في فكره السياسي وكتابات التاريخية التي اتسمت بالحزن والأسى على حال الأندلس، فقال منتقداً أيام سليمان المستعين والبربر: "شداداً نكدات صعباً مشؤومات، كريات المبدأ والفاتحة، قبيحة المنتهى والخاتمة"⁽¹⁴⁾، وهاجمه لتعطيله ازدهار قرطبة فقال: "وظمست أعلام قصر الزهراء... فطوي بخاربها بساط الدنيا وتغير حسنها، إذ كانت جنة الأرض....."⁽¹⁵⁾.

المفارقة اللافتة للنظر هنا أن العلماء تناظروا في شرعية أحد الرجلين الخليفة هشام المؤيد والخليفة سليمان المستعين، لكن الخليفة محمد بن عبد الجبار الملقب بالمهدي (399-400هـ/1008-1009م) أسقط عبد الرحمن شنجول العامري القيم على الخليفة هشام المؤيد عام (399هـ/1008م). وقبل ولاية المستعين لم تذكر المصادر التي بين أيدينا أي سجال حول شرعية المؤيد أو المهدي، ولعل ذلك يعود إلى أسباب، منها: أن ابن عبد الجبار ممن تجرأ على منصب الخليفة وولاية العهد، فتجاسر وأرغم المؤيد على التنازل عن شرعيته عام (399هـ/1008م) وقتل حاجبه، ولسنا نعني ولاية العهد لشنجول التي أعطاها المؤيد له، وإنما ولاية العهد التي بنيت على مبدأ التوريث والشرعية التاريخية التي منحها الحكم لابنه، فإذا كان شنجول حاول صرفها إلى غير بني أمية فالمهدي أضرم أيضاً بشرعية ولاية العهد من جهة أخرى⁽¹⁶⁾، ويضيف (يوسف بني ياسين) سبباً آخر هو أنه تسبب في خسارة الوحدة بين أفراد

¹⁴ ابن حيان، أبو مروان حين بن خلف (ت469هـ): نصوص من كتاب المئين، تحقيق عبد الله جمال الدين، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1418هـ/1997م)، ص 27.

¹⁵ ابن بسام، أبو الحسن بن علي (ت 542هـ): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، 1417هـ/1997م)، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000م)، ج1، ص 272.

¹⁶ هناك بذرة أو محاولة لانتزاع الشرعية من هشام المؤيد بدأها المنصور محمد بن أبي عامر في القرن الرابع الهجري لما جمع الفقهاء حوله مطالباً إياهم بالموافقة على إعطائه الخلافة؛ انظر: الحميدي، أبو عبد الله محمد بن قنوح بن عبد الله (ت488هـ): جذوة المقتبس في ذكر تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون، (تونس: دار الغرب الإسلامي، د.ت)، ص 38-39؛ ابن عذاري، البيان، ج3، ص 80؛ ابن الخطيب، أعمال، ج2، ص 100.

المجتمع الأندلسي التي طالما حوفظ عليها بالقوة أيام الخلفاء الأوائل، سيما في العاصمة قرطبة محط التفاعل السياسي وفي أنحاء الأندلس (17).

إذاً، الشرعية التي أولها الفقهاء والمفكرون اهتمامهم لم تنته بسلطة سليمان المستعين؛ فما إن انتهت الأزمة السياسية بانتهاء الخلافة الأموية سنة (422هـ/1030م)، وفقدان الأندلس وحدتها، وانتشار عقدها في إمارات صغيرة متناحرة سميت بـ(دويلات الطوائف) (18) حتى تجلى اختلاف فكري آخر بين العلماء في موقفهم من الحكام الجدد (أمراء الطوائف)، وصحة ولاياتهم على الأمة، وعلاقات الفقهاء بهم، ومدى إسهام ذلك في منحهم سنداً شرعياً.

وقد يقودنا هذا إلى استنتاج وجيه مفاده أن الرغبة في الحفاظ على الاستقرار قد يكون حداً بأهل الحل والعقد إلى الموافقة على إسقاط خلافة بني أمية، فكأنها انطلقت من هذا الباب، أو تعللت بخروج الكثير من بني أمية من الأندلس الأمر الذي شجع لإسقاط مسألة النسب القرشي في الحكم ووجه السجال نحو فكرة الكفاءة ولزوم الجماعة.

فبعض الفقهاء لم يصرحوا بشرعية أمراء الطوائف من عدمها بل سكتوا عنها تجنباً لإثارة مزيد من الأشكالات السياسية؛ لكنهم اتخذوا مواقف من شأنها تلبس أمراء الطوائف شرعية، وعدم فقدهم لهذا السند، في صياغة توافقية بين واقع مضطرب سياسياً ومعتل شرعياً، وبين نظرية الخلافة أو الولاية ومشروعيتها وشروطها المتجدرة في الفكر السياسي الأندلسي؛ منهم الفقيه ابن بطال (ت 449هـ/1057م)، الذي أفرد في كتابه (شرح صحيح البخاري) مآلات (الفتنة) وحصرها في الخروج على السلطان، وذلك على حسب ما جاء في النظرية السياسية السنية للإمامة، مما قد يشي بمنحه شرعية لأمراء الطوائف خصوصاً تركيزه على أدلة توجب لزوم الجماعة وتحريم الخروج على السلاطين الظالمين واستشهد بأقوال الرسول ﷺ في كيفية التصرف مع من يخرج عن الجماعة: "من جاء إلى أمي ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه كأنناً من كان"، يقول ابن بطال: الحديث حجة، لأنه ﷺ أمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، واستشهد بأحاديث أخرى، ورأى أن في ذلك حجةً لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك القيام على أئمة الجور (19). كما حذر من الفتنة واستشهد بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل حذيفة عن الفتنة، فقال: "هي تموج كموج البحر" قال حذيفة: "بينك وبينها

(17) يوسف أحمد بني ياسين، "نهاية الخلافة الأموية في الأندلس قراءة في المجريات والأسباب (414-422هـ/ 1031-1023م)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية

والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 1، المجلد 38، (عام 2011م)، ص 112-113.

(18) انظر: أعلاه في التمهيد (الأوضاع السياسية).

(19) ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف البكري (ت 449هـ): شرح صحيح البخاري، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ت)، ج 10، ص 34.

باباً مغلقاً"، قال عمر: "أيكسر الباب أم يفتح؟" قال حذيفة: بل يكسر وكسر الباب لا يكون إلا غلبة، والغلبة لا تكون إلا في الفتنة⁽²⁰⁾ وقد ذكر أحد الباحثين⁽²¹⁾ أن ابن بطال حدد مفهوم الفتنة بأنها الاختلاف الذي يكون بين أهل الإسلام، ولا إمام لهم مجتمع على الرضا بإمامته، لما استنكر من سيرته في رعيته، فقامت عليه رعيته حتى صار إلى القتال.

يضاف إلى ذلك أن ابن بطال قد نوه لأمر آخر، وهو عدم فتح باب الإنكار على أئمة المسلمين، فهو باب تفريق الكلمة وتشتت الجماعة، واستشهد بموقف أسامة بن زيد⁽²²⁾ رضي الله عنه حينما جاءه نفر ليكلم الخليفة الراشدي عثمان بن عفان -رضي الله عنه- (23-35هـ/ 644-656م) في شأن أحد الولاة بعدما ظهر عليه ريح النبيذ وشهر أمره، فقيل لأسامة: ألا تكلمه: قال: قد كلمته فيما بيني وبينه، وما أريد أن أفتح باباً أكون أول من يفتحه؛ يقصد باب الإنكار على أئمة المسلمين⁽²³⁾. كما ذكر باقتتال المسلمين في معركة الجمل (36هـ/656م) وصفين (37هـ/657م)، وما نتج عنهما من تطور أشد خطورة بخروج طوائف كالخوارج وغيرهم، فكانوا سبباً في افتراق كلمة المسلمين⁽²⁴⁾.

وشاركه في رأيه الفقيه المالكي أبو عمر بن عبد البر (ت 436هـ/1070م)، بشرعية سلطة أمراء الطوائف من عدمها، وحرمة الخروج على الحكام، وشدد في لزوم الجماعة، والترهيب من أمر مفارقتها، حتى وإن بدا منهم تهاون في فرائض الدين دون عذر كتأخير الصلاة، ورأى وجوب قتال أهل البغي، فإن دعاهم الإمام إلى الطاعة ولم يستجيبوا قاتلهم بالمسلمين كافة، أو بمن فيه كفاية⁽²⁵⁾. وثنى بالقول في كتابه (الاستنكار) عند ذكره اختلاف العلماء في معنى ما جاء في الحديث (وأن لا ننازع الأمر أهله) إلى مفسد الخروج على الحاكم وأن في الخروج

⁽²⁰⁾ ابن بطال، شرح، ج10، ص34.

⁽²¹⁾ سيف بن منصور بن علي الحارثي، أقوال ابن بطال في التفسير من خلال كتابه شرح صحيح البخاري (جمعاً ودراسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص (1426هـ/ 2005م)، ص 163-164، 285-286.

⁽²²⁾ أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي كني بأبي محمد اسماء الرسول ﷺ بالحب ابن الحب، صحابي جليل قاد سرايا وغزوات أولها كانت في حياة الرسول عليه السلام، عرف بقوته وحسن قيادته، ابتعد عن الفتنة في خلافة علي بن أبي طالب وبيع معاوية توفي في المدينة عام (54هـ)؛ انظر ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري (ت 230هـ): الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج3، ص 44-46.

⁽²³⁾ ابن بطال، شرح، ج10، ص34.

⁽²⁴⁾ ابن بطال، شرح، ج10، ص 32-36، 40-52.

⁽²⁵⁾ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت 463هـ): الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م)، ص 222.

عليه استبدال الأمن بالخوف، والفساد في الأرض، وإراقة الدماء، وهذا أعظم من الصبر على جورهِ وفسقه⁽²⁶⁾.

وصفوة القول؛ أن ابن عبد البر وابن بطال تمسكا بمبدأ الجماعة، ومنحا شرعية لأمرائ الطوائف درءاً للمفاسد التي تترتب على الخروج، حفاظاً على البلاد. وعدّ كل من أراد تغيير الحاكم -حتى ولو كان جائراً- محدث فتنة، وهذا هو الموقف الشرعي عند جمهور أهل السنة. وربما كانت الفتنة البربرية وما ألحقته من دمار وخراب على قرطبة وأهلها، وعلى النسيج الاجتماعي في الأندلس بصورة عامة، ومعاصرة ابن عبد البر وابن بطال لأحداثها خصوصاً أن ابن بطال كان من العلماء الذين هُجروا من مدينتهم قرطبة، هي ما جعل العالمين يتمسكون بسلطة أمرائ الطوائف لأنها توفر أدنى درجة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

هذا التوجه وجد من خالفه من العلماء، ونتج عن ذلك سجل معهم. كانت رؤاهم تمثل تياراً مغايراً لتيار التحذير من الفتنة؛ وفي مقدمة هؤلاء ابن حزم الذي هاجم ملوك الطوائف ومن تقرب منهم من الفقهاء قائلًا: "فلا تغالطوا أنفسكم، ولا يغرنكم الفساق المنتسبون إلى الفقه، واللابسون جلود الضأن على قلوب السباع، المزينون لأهل الشر شرهم، الناصرون لهم على فسقهم"⁽²⁷⁾، ومعارضته لسلطة أمرائ الطوائف لعدة أسباب، منها: فسادهم وعدم تحمل مسؤولياتهم تجاه الرعية، ووصفهم بأنهم محاربون لله، وغيرها من الأوصاف والمبررات التي ساقها⁽²⁸⁾، إضافة إلى تشتتهم في كيانات سياسية عدة⁽²⁹⁾؛ لذا دعا إلى الخروج عليهم، مستنداً إلى حديث من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، ليؤكد أن الإنكار ليس طريقاً للخلاص أمام ما في الأندلس من الفتنة كما سماها، ويكرس لنظرية الخروج على الأمراء، ولكنه حذر من لم يستطع الخروج من العلماء بحبس الألسنة إلا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونهاهم عن إعانة ظالم باليد ولا وباللسان، وألا يزينوا لسلطان فعله، بمدح أو بتصويب، ولا يدخلوا مجلس أحد من أمرائ الطوائف إلا لضرورة، كدفع مظلمة، أو إظهار حق، والانتصاف من ظالم آخر⁽³⁰⁾.

⁽²⁶⁾ ابن عبد البر، أبو عمر بن يوسف (ت 463هـ): الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، (حلب، القاهرة: دار الوعي، 1414هـ/1993م)، ج 14، ص 39-42.

⁽²⁷⁾ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت 456هـ): رسائل ابن حزم الأندلسي، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ج 3، ص 173.

⁽²⁸⁾ ابن حزم، رسائل، ج 3، ص 32.

⁽²⁹⁾ ابن حزم، رسائل، ج 2، ص 19.

⁽³⁰⁾ ابن حزم، رسائل، ج 3، ص 173-174.

اتخذ السجال الفكري بعداً تطبيقياً أمام التنظير الشفهي الذي كان ابن حزم يروج له، فكان لقاضي الجماعة في بلنسية ابن جحاف (31) موقفه القوي ضد الأمير القادر بن ذي النون (478-485هـ / 1085-1092م) الذي كان موالياً لأفونسو السادس (Alfonso)، واستنجد به مرات عديدة ضد بعض أمراء الطوائف، وخشي الناس أن يسلم له مدينة بلنسية كما أعطاه طليطلة جزاء مساعدته على خصومه من أمراء الطوائف، فما كان من القاضي ابن جحاف إلا أن خرج عليه، واجتمع مع جماعة من أهل بلنسية وقتله، وخلص الناس من إمرته، وتولى بنفسه إمارة المدينة من سنة (485-487هـ / 1092-1094م)، والجدير بالذكر أن ابن جحاف لم يكن لديه طمع بالحكم بقدر ما هو حنق على أمير بلنسية على تعاونه مع النصارى وتفريطه بأرض المسلمين.

لكن الإسبان بقيادة لذريق القنبيطور كانوا له بالمرصاد، فهجموا على المدينة، ونكّلوا بأهلها، وقبضوا على الفقيه ابن جحاف وقتلوه حرقاً، واحتل الإسبان بلنسية سنة (487هـ / 1094م)، واستمروا حتى سنة (495هـ / 1102م) (32)، وتمكن المرابطون من استعادتها (33). ويرجع (محمد بن بيه) (34) سبب ثورة ابن جحاف على أمير بلنسية إلى اعتقاده بعدم شرعية الأمير فضلاً عن سياسته، وأن اجتماع الناس حوله وتأييدهم له شرعية تعطيه الحق بتنحية ابن ذي النون وتنصيب نفسه.

ويعتبر ابن حيان (ت 469هـ - 1076م) من المفكرين المعارضين لسلطة حكام الطوائف، فوصف ملوك الطوائف (بملوك الفتنة) (35)، وعصرهم (بالفتنة المبيرة) (36)؛ وصب جام غضبه على أمراء الطوائف والفقهاء على حدّ سواء، وقال إنافة اللسان في الناس منذ خلقوا في صنفين هم كالمح فيهم: الأمراء والفقهاء، فالأمراء القاسطون قد حادوا بهم عن نهج الطريقون عن الجماعة وجرياً إلى الفرقة، وتساءل شاجباً الوضع فما القول في أرض فسد ملحها الذي هو

(31) هو ابن عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن جحاف بن سعيد المعافري، قاضي الجماعة في بلنسية، تفقه بشاطبة، وسمع الحديث على أيدي كبار فقهاءها، قتله الإسبان سنة (487هـ)؛ انظر: ابن عذاري، البيان، ج3، ص305.

(32) ابن حيان، نصوص من المتين، ص 135-137؛ ابن عذاري، البيان، ج3، ص 304-309.

(33) ابن عذاري، البيان، ج3، ص 304-309؛ ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الله بن محمد بن أبي القاسم (ت بداية ق7هـ)، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق صالح عبد الله الغامدي، (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1429هـ / 2008م)، ج2، ص 1288.

(34) محمد بن بيه، الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1418هـ / 1997م)، ص 227-229.

(35) ابن حيان، نصوص من المتين، ص 90.

(36) ابن حيان، نصوص من المتين، ص 124.

المصلح لجميع غذائها؟⁽³⁷⁾ . هذا يعني أنه يُحْمَلُ الأمراء والفقهاء محنة الأندلس والأوضاع التي وصلتها البلاد جراء الصراع والتفكك، ويلقي جزءاً كبيراً من المسؤولية على الفقهاء بسبب صمتهم، وفريق منهم قربيون من الأمراء يتماهى موقفه مع السلطة كما عبر عنها بقوله أكلوا من حلوائهم ولا يعترضون على تجاوزاتهم السياسية التي تمثل خطراً جسيماً على مستقبل الأندلس، وفريق مستشعر بالوضع لكنه خائف من الوقوف في وجوههم، ويتمسك بمبدأ الاتقاء في التعامل معهم رغم شعوره بأهمية الوحدة التي كانت قضية شائكة خاض فيها الفقهاء مساجلات فكرية كما سوف نرى في المبحث التالي.

ب- الوحدة:

وحدة البلاد تعد من القضايا الجوهرية في المساجلات السياسية، وقد سعى العلماء والنخب الفكرية لاستعادة الوحدة الأندلسية تحت راية حاكم واحد أمام الأخطار والتهديدات للوجود الإسلامي في الأندلس، مع اختلاف الساعين للوحدة في الحلول المثلى والأساليب الناجعة لتحقيقها وإنهاء أزمة التفكك.

فريق رأى أن يحمل على عاتقه الدعوة لإصلاح المنظومة السياسية لدويلات الطوائف والعودة إلى الوحدة تحت سلطة شرعية واحدة وأن هذا هو الحل، ومن هؤلاء أبو بكر بن جعفر (ت450هـ/1058م)⁽³⁸⁾، وأبو الوليد الباجي (ت474هـ/1081م) وقد أطلقت بعض المصادر العنان في الحديث عن جهوده الداعية إلى الوحدة ومحاولاته رأب الصدع بينهم. يقول عنه ابن خاقان: "فتهادته الدول وتلقته الخيل والخول، وانتقل من محجر إلى ناظر"⁽³⁹⁾، ويذكر أن عمر المتوكل بن الأفيطس (464-488هـ/1072-1094م) أمير مدينة بطليوس أيده ليظوف بحواضر الأندلس لتوحيد جهود المسلمين وجمع الأمراء ولمّ الشعث والوقوف صفاً واحداً متراصاً ضد ألفونس السادس العدو المشترك الذي كان يتربص بهم. وجلس الباجي في بلاط المقنتر بالله بن هود (438-474هـ/1046-1081م) أمير سرقسطة مع العلماء لعقد الحلق والجلسات العلمية؛ من أجل جمع كلمة ملوك الطوائف، مبدياً لهم النصح، ومحذراً من خطر

⁽³⁷⁾ ابن حبان، نصوص من المتين، ص 143.

⁽³⁸⁾ ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت 658هـ): التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ/1995م)،

ج1، ص315

⁽³⁹⁾ ابن خاقان، أبو النصر الفتح بن محمد القيسي (529هـ): قلاند العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق حسين خريوش، (الأردن: مكتبة المنار للنشر، 1409هـ/

1989م)، ج2، ص 600.

العدوان الصليبي⁽⁴⁰⁾. يقول ابن بسام في معرض حديثه عن جهود الباجي: وما كان ذلك ليضيره، فقد أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، ورفع صوته بالاحتساب⁽⁴¹⁾. وذكر عياض أن أبا الوليد الباجي أشبه بسفير بين رؤساء الأندلس، يؤلفهم على نصرته الإسلام ويروم جمع كلمتهم⁽⁴²⁾، ولما قدم الأندلس وجد ملوك الطوائف أحزاباً متفرقة، فمشى بينهم في الصلح⁽⁴³⁾.

لم يتقرب الباجي للأمر ولم يطلب عطاياهم، لكنه كان يسعى في النصح لهم وإرشادهم وجمع كلمتهم، وبسبب علاقته هذه تعرض لطعون الطاعنين لتعامله وموالاته لأمراء الطوائف⁽⁴⁴⁾، ودعوته لطاعة ولي الأمر، والنهي عن الخروج عليه⁽⁴⁵⁾، ولعل وصيته لولديه تلخص فكره وموقفه السياسي. جاء فيها عليكما بطاعة من ولاه الله أمركما، ولا معصية فيه لله تعالى، فإن السلطان الجائر أرفأ كما قال بالناس من الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة⁽⁴⁶⁾. وأمرهما باعتزال الفتنة حتى تنجلي الفتنة، وتنقضي المحنة⁽⁴⁷⁾. كان لا يحبذ الإفراط في مصاحبة السلاطين مبيناً عواقب ملازمة السلطان وصحبته، وأمرهما باجتناب صحبة السلطان والابتعاد عنه⁽⁴⁸⁾. يمكن اعتبار هذه الوصية خلاصة فكر الرجل؛ لأنه دونها في أواخر عمره وفي مرحلة اكتمال نضجه الفكري. فهي أفكار ختامية تعكس خبرته ورؤيته السياسية للواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي.

فيما اعتبر (أحمد البزار)⁽⁴⁹⁾ أن هذه الوصية رسالة موجهة ليس إلى ابنه فحسب، بل قصد بها شباب الأمة في عصره والأجيال اللاحقة بعده، وقد تدارسها العلماء ودرسوها لتلاميذهم وأبنائهم وأخذوا أفكارها.

⁽⁴⁰⁾ ابن خاقان، قلاند، ج2، ص 600-601؛ عياض، ترتيب، ج3، ص 379.

⁽⁴¹⁾ ابن بسام، الذخيرة، ج3، ص 77.

⁽⁴²⁾ عياض، ترتيب، ج4، ص 379.

⁽⁴³⁾ المقرئ، نفع، ج2، ص 292.

⁽⁴⁴⁾ ابن خاقان، قلاند، ج3، ص 600؛ عياض، ترتيب، ج4، ص 379.

⁽⁴⁵⁾ انظر الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ): المنتقى شرح موطأ مالك، (الفاخرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ج7، ص 307. 308.

⁽⁴⁶⁾ الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ): النصيحة الوالدية، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، (بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ/2000م)، ص 43.

⁽⁴⁷⁾ الباجي، النصيحة، ص 44-45.

⁽⁴⁸⁾ الباجي، النصيحة، ص 46.

⁽⁴⁹⁾ أحمد البزار، مقدمة التحقيق لكتاب التعديل والتجريح للباجي، ص 140.

ووجه الفقيه أبو حفص الهوزني⁽⁵⁰⁾ رسالة إلى المعتضد بن عباد (433-461هـ/ 1042-1069م) ينصحه فيها ويحرضه على الجهاد لما اشتد الخطر النصراني بعد حادثة بربشتر⁽⁵¹⁾ عام (456هـ/1063م)، جاء فيها: " أعباد جل الرزء والقوم هجع، على حاله من مثلها يتوقع وكتابي عن حالة يشيب لشهودها مفرق الوليد، كما يغير لورودها وجه الصعيد ويستأصل الوالد والوليد، تذر النساء أيامى والأطفال يتامى"⁽⁵²⁾. ونبيه الهوزني ابن عباد إلى الخطر وبين له طريق الخلاص من المأزق الذي لا يتم إلا بالتخلي عن حب السلطة والمصالح الشخصية، ورفع راية الجهاد بأبيات شعرية منها:

أيا أسفا للدين إذ ظلّ نهبة بأعيننا والمسلمون شهود
أعيذكم أن تذهبوا فيمسكم عقاب كما ذاق العقاب ثمود
وأقبح بذكر يستطير بأرضكم يوم به أقصى البلاد وفود⁽⁵³⁾

تعامل ابن عباد مع الرسالة بشدة بعد وصولها له؛ إذ استدعى الفقيه الهوزني للقُدوم إلى إشبيلية، فلما وصل قتله بيده بعد تورع فتيانته عن قتل الفقيه سنة (460هـ/ 1067م)، ويعزو المؤرخون تصرف ابن عباد إلى خشيته على سلطانه أمام جرأة الفقيه التي ظهرت في الرسالة⁽⁵⁴⁾، وربما شكّل هروباً من مسؤوليته السياسية والأخلاقية أمام تفوق الإسبان، وتكتلهم في وحدة قوية، مقابل وضع سياسي ضعيف. وقد تكون دعوة الهوزني إلى الوحدة السياسية لأمرأ الطوائف أغضبت ابن عباد الذي رأى حتمية زوال ملكه فقد لا يكون له شأن إذا ما تمت الوحدة وتكونت سلطة سياسية جديدة.

⁵⁰ هو أبو حفص عمر بن حسن الهوزني فقيه ومتبحر في علم الحديث، وكان متقناً في علوم كثيرة، رحل إلى المشرق، وحج، والتقى بفقهاء مصر وصقلية، قتل سنة (460هـ)؛ انظر: ابن عياض، ترتيب، ج4 ص 402.

⁵¹ تعرض مدينة بربشتر لهجوم النورمان عام (456هـ) وهي تحت حكم المظفر بن هود أحد أمرأ الطوائف، بعد حصار دام أربعين يوماً وبعدها عرض الاستسلام مقابل تأمين المدينة وأهلها ولكن النصارى غدروا فقتلوا الجند المسلمين والكثير من الناس قدرت أعدادهم بالمئات ونكلوا بأهلها، أطلق عليها في المصادر بالمنذبة أو مأساة بربشتر؛ انظر: ابن حيان، نصوص من المئين، ص 143-147.

⁵² ابن بسام، الذخيرة، ج 3، ص 67-68.

⁵³ ابن بسام، الذخيرة، ج3، ص 75.

⁵⁴ ابن بسام، الذخيرة، ج 3، ص 67-68، ابن عياض، ترتيب، ج 4، ص 402، ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ)، الصلة في تاريخ أمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1410هـ/ 1989م)، ج 6، ص 585.

وقُتل بعد ذلك الفقيه عمر بن حيان⁽⁵⁵⁾ (ت 474هـ / 1081م) على يد حفيد المعتضد المأمون الفتح بن محمد بن عباد، ومثّل بجثته بسبب نقده السياسي⁽⁵⁶⁾، وإن كانت المصادر لم تشر نصّاً إلى النقد.

وتشير الكتابات التاريخية إلى أن بعض الكُتّاب قاسم الفقهاء في فكرهم الإصلاحية ودعواهم إلى اجتماع الكلمة، ووجهوا رسائل إلى أمراء الطوائف، كما فعل الكاتب أبو عبد الله البزلياني، فأرسل إلى محمد بن عبد الله (404-434هـ / 1013-1042م) أمير قرمونة⁽⁵⁷⁾، وأرسل إلى أمراء سرقسطة ابن منذر ناصحاً له وللمؤمن وأبي المنذر والموفق وعضد الدولة أبي الحسن، وحذرهم من الاستقواء بالعدو، وعواقب ذلك وستكون الفتنة أشد، والمحنة أهد⁽⁵⁸⁾، وغيرها من الرسائل⁽⁵⁹⁾. ومن الأصوات التي نادى بالوحدة، واتحاد الأطراف المتنازعة الوزير الكاتب ابن التاكرني⁽⁶⁰⁾، الذي كتب بذلك رسالة رداً على رسالة الوزير لأبي جعفر بن عباس -كاتب زهير العامري (419-429هـ / 1028-1038م) أمير مرسية- يذكره بحال المسلمين والوضع الذي وصلوا إليه، ويبين له أن الدماء تسفك، والحرم تنتهك على حد وصفه⁽⁶¹⁾. ويضيف (فايز القيسي)⁽⁶²⁾ أن ابن التاكرني في رسالته فخصصها للأسباب التي كانت بداية النهاية لاستقرار الأندلس، وتتمثل في انشغال المسلمين بالفتنة فيما بينهم عن مواجهة الخطر الصليبي .

⁵⁵ هو أبو القاسم عمر بن حيان بن خلف بن حيان من أهل قرطبة يكنى أبا القاسم، روى عن جماعة من الفقهاء، كابن حزم وابن عتاب، وكان من أهل الحفظ والفصاحة والنبيل، قتل عام (474هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج6، ص 586-587، الضبي، أحمد بن يحيى (ت 599هـ): بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1410هـ / 1990م)، ج 2، ص 531.

⁵⁶ ابن بشكوال، الصلة، ج 6، ص 586-587؛ وابن الخطيب، أعمال، ج2، ص 155-156.

⁵⁷ ابن بسام، الذخيرة، ج 1، ص 478-480.

⁵⁸ ابن بسام، الذخيرة، ج 1، ص 480-482.

⁵⁹ ابن بسام، الذخيرة، ج 1، ص 482-491.

⁶⁰ هو أبو عامر محمد بن سعيد التاكرني نسبة إلى تاكرنا، وكانت قسبة كورة رندة، كاتب ماهر، عمل عند مبارك ومظفر والعامريين ببليسية، وشاركهما في مراتب ملكهما، وعمل عند عبد العزيز المنصور، وله عدة رسائل سلطانية؛ انظر: الحميدي، جذوة، ص 93.

⁶¹ ابن بسام، الذخيرة، ج3، ص 170-180.

⁶² فايز عبد النبي فلاح القيسي، أدب الرسائل في الأندلس في القرن الخامس الهجري، (عمان: دار الشير، 1409هـ / 1989م)، ص 161.

يعد أبو محمد بن عبد البر⁽⁶³⁾ (ت 474هـ / 1081م) من الكتاب الذين شاركوا في توجيه النصيحة لأمرء الطوائف، فقد كتب رسالة يدعو فيها إلى الوحدة⁽⁶⁴⁾، كما يُذكر أن ابن حيان القرطبي (ت 469هـ / 1076م) كان يحن للجماعة وأيام الوحدة، وكرر في كتاباته كلمة (الجماعة)؛ فمثلاً يقول: (أيام الجماعة)⁽⁶⁵⁾ و(بعد افتراق الجماعة)⁽⁶⁶⁾ ولا تكاد تخلو تدويناته التاريخية من عبارات تشي بولائه وحنينه لحكم بني أمية، وكان يرى أن الإمامة لقريش -وبنو أمية منهم- ونقلها لغيرهم إبطال لها⁽⁶⁷⁾. وظل منظور الجماعة هو المنظور الموجه لأبي مروان في فكره السياسي، لم يتخل عنه إلا في لحظات استثنائية؛ عندما كان يلح طيفاً من خيال في أحد ملوك الطوائف الثلاث والثلاثين وهو يتصرف تصرف صاحب الجماعة ومدبر المملكة الكبرى⁽⁶⁸⁾ من حاضرتها قرطبة⁽⁶⁹⁾ ولذا نجد أن (إحسان عباس) أطلق عليه (مؤرخ الجماعة)⁽⁷⁰⁾. فابن حيان وإن اتفق مع الباجي في السعي لتحقيق الوحدة إلا أنه لا يتفق مع رؤيته ودعوته ملوك الطوائف للتوحد وحل ما بينهم من نزاع؛ لأن ابن حيان كان ينظر إليهم على أنهم سبب الفتنة، والوحدة لا تحقق إلا بمن هم أهل للإمامة؛ وهو بهذا يقترب من ابن حزم الذي كان يرى أن الوحدة تتحقق بعودة شرعية بني أمية.

وذهب بعض العلماء إلى أن الوحدة وحفظ البلاد تتحقق بالخروج على أمراء الطوائف، وخلعهم من السلطة وإعادتها إلى سابق عهدها، - ومن أبرز هؤلاء ابن حزم الظاهري (ت 456هـ / 1063م)، ولا بد من تولي رجل قوي عليها، يستطيع أن يوحد الأندلس؛ ولذا نجده يستحضر الحكم الأموي ويثني على ماضيهم وحاضرهم؛ لأنهم حققوا الوحدة، وأقاموا دولة مهابة سياسياً، متماسكة اجتماعياً⁽⁷¹⁾، وانتقد وجود أربعة خلفاء معاً⁽⁷²⁾، واصفاً إياها بالفضيحة الشنيعة⁽⁷³⁾.

⁶³ هو أبو محمد بن عبد البر النميري كاتب ووزير، وهو ابن الفقيه أبي عمر بن عبد البر، كانت له علاقة متوترة مع ابن عباد، وكتب عند كثير من أمراء الطوائف، توفي سنة (474هـ)؛ انظر: ابن بسام، الذخيرة، ج5، ص 87-98.

⁶⁴ ابن بسام، الذخيرة، ج 5، ص 135-136.

⁶⁵ ابن حيان، نصوص من المئين، ص 91.

⁶⁶ ابن حيان، نصوص من المئين، ص 191.

⁶⁷ ابن حيان، نصوص من المئين، ص 110.

⁶⁸ المقصود به أبو الحزم بن جهور وابنه أبو الوليد صاحبي قرطبة

⁶⁹ وداد القاضي، " الفكر السياسي لأبي مروان ابن حيان"، مجلة المناهل المغربية، أعمال ندوة ابن حيان، تطوان، العدد 29 (مارس 1984م)، ص 248-

⁷⁰ إحسان عباس، "ابن حيان الأندلسي مؤرخ الجماعة" ضمن كتاب دراسات في الأدب الأندلسي، (تونس: الدار العربية للكتاب، 1972م)، ص 218-231.

⁷¹ ابن حزم، رسائل، ج2، ص 145-146.

فكأنه يدعو إلى محاكاة الدولة الأموية في عبارات يشع منها التشيع والإجلال لها، مذكراً بنجاعة سياساتها في الوحدة وحماية الأندلس من أطماع الممالك الإسبانية (74).
 وفسر (إحسان عباس) (75) تشيع ابن حزم لبني أمية أنها قناعة منه بأنه لا توجد خلافة شرعية سواها وأن الوحدة السياسية يجب أن تتحقق من خلالها.
 ونادى الفقيه أبو بكر بن مسكن (76) الأمير يوسف بن تاشفين (456-500هـ / 1063-1106م) بالقضاء على أمراء الطوائف عامة (77)؛ ومما سهل سقوط ابن الأفطس ببطليوس في مواجهة المرابطين الدور الذي قام به الفقيه ابن الأحسن (78)، فقد ولاه ابن الأفطس شؤون الدولة، لكنه كان يعمل على الإطاحة بحكمه في الخفاء، ويتواصل مع المرابطين ويحثهم على السيطرة على المدينة (79)، بل أفتى فقهاء إشبيلية في رسالة إلى الأمير ابن تاشفين بأن الرؤساء - يقصدون أمراء الطوائف - لا تحل طاعتهم، ولا تجوز إمارتهم، لأنهم فساق فجرة فخلعهم، ونحن الفقهاء عند الله محاسبون، فإن أذنبنا فنحن لا أنت المعاقبون، فإنك إن تركتهم وأنت قادر عليهم، أعادوا بقية بلاد المسلمين إلى الروم، وكنت أنت المحاسب بين يدي الله تعالى (80).
 ورأى (أحد الباحثين) (81) أن مساهمة الفقهاء في تذييل الصعاب أمام ابن تاشفين بفتاواهم لإسقاط أمراء الطوائف والجهاد ضد الإسبان، كانت بدافع حرص بعضهم على أراضى المسلمين من خطر النصارى، وضرورة توحيد الأندلس والمغرب لمواجهة ذلك الخطر،

⁷² هم: الخليفة محمد بن القاسم في الجزيرة الخضراء، والخليفة خلف الحصري في إشبيلية، والخليفة محمد بن إدريس بمالقة، والخليفة إدريس بن يحيى ببشتر؛ انظر: المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت 647هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، (القاهرة: مطبعة الاستقامة، 1368هـ)، ج2، ص 63-68؛ ابن الخطيب، أعمال، ج2، ص 142-143.

⁷³ ينظر: ابن حزم، رسائل، ج2، ص 485.

⁷⁴ ابن بلقين، عبد الله، مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، (القاهرة: دار المعارف، 1955م)، ص 116-119؛ ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص 45-46.

⁷⁵ عبيد بيومي، دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس، (القاهرة: دار العلم والإيمان للتوزيع والنشر، 2010م)، ص 192.

⁷⁶ لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من المصادر.

⁷⁷ ابن بلقين، التبيان، ص 118.

⁷⁸ لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من المصادر.

⁷⁹ ابن بلقين، التبيان، ص 172-174.

⁸⁰ ابن الكردبوس، الاكتفاء، ج2، ص 1282.

⁸¹ عمر راجح شلبي، "دور العلماء في الحياة السياسية خلال القرن الخامس الهجري" مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، الجامعة الإسلامية، غزة، العدد الثاني، (يونيه 2008م)، مج 16، ص 273-274.

ليكونوا قادرين على الوقوف أمام الأطماع التوسعية النصرانية. وربما كان لبعضهم دوافع شخصية، كالحرص على المكانة في بلاط المرابطين بسبب ما تمتع به العلماء فيها بمراكز مرموقة. لكن هذا الاحتمال الأخير فيه مجانبة للصواب؛ لأن الفقهاء في كنف أمراء الطوائف حصلوا على حظوة؛ وكان حكام الطوائف حريصين على استمالتهم، وكسب سند شرعي، ومن ثم تأييد شعبي.

تضامن مع مواقف علماء الأندلس تجاه حكم أمراء الطوائف فقهاء مغاربة ومشاركة حرصاً منهم على وحدة الأندلس، واستشعاراً منهم بالخطر القادم، فدعوا إلى الخروج على هؤلاء الأمراء، وأفتى الفقيه المغربي يوسف بن عيسى الأزدي⁽⁸²⁾ (ت 543هـ/1148م) بوجوب عزل أمراء الطوائف⁽⁸³⁾، وأفتى أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/1111م) بمحاربة ملوك الطوائف وأفتى أبو بكر الطرطوشي (ت 520هـ/1127م) بجواز تنحية ملوك الطوائف عن حكمهم⁽⁸⁴⁾. فوصلت الرسائل إلى ابن تاشفين⁽⁸⁵⁾، وكان لهما أثر في اتخاذ الأمير المرابطي قراره وتحركه نحو الأندلس.

ج- الموقف من أمراء الطوائف⁽⁸⁶⁾:

مخالطة أمراء الطوائف ومجالستهم أو العمل لديهم؛ من المسائل التي كانت محل سجال، وقد نقل عن أبي عمر بن عبد البر (ت 463هـ/1070م)، أنه كان يحضر مجالس الأمراء ويقبل هداياهم⁽⁸⁷⁾ مبرراً أن زيد بن ثابت⁽⁸⁸⁾ رضي الله عنه قبِلَ جوائز معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-679م)، وابنه يزيد (60-64هـ/679-683م)، واحتج أيضاً بموقف الإمام مالك (ت 179هـ/795م)، وغير ذلك. وكان ابن شهاب يدخل على الخليفة الأموي عبد الملك بن

⁽⁸²⁾ هو أبو موسى يوسف بن عيسى الملقب بالأزدي، قاضي قضاة فاس، ولد عام (476هـ)، اشتهر بالزاهة والعدالة، وكان من أهل الفقه والحديث والأدب، له رحلات إلى الأندلس، توفي عام (543هـ)؛ انظر: الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ): سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ/1996م)، ج 11، ص 833.

⁽⁸³⁾ ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف (ت 807): بيوئات فاس الكبرى، (الرباط: دار المنصور، 1972م)، ص 14-15.

⁽⁸⁴⁾ الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري (ت 520هـ): رسالة إلى يوسف بن تاشفين، تحقيق عصمت دندش، مجلة المناهل، العدد التاسع، (الرباط، 1977م)، ص 165؛ ابن بلقين، التتيان، ص 133-134.

⁽⁸⁵⁾ ابن خلدون، العبر، ج 6، ص 249-251؛ المقرئ، نفع، ج 4، ص 373-375.

⁽⁸⁶⁾ يشمل الموقف من أمراء الطوائف هو مجالستهم والعمل معهم وهداياهم سواءً بالقبول أو الرفض.

⁽⁸⁷⁾ المقرئ، نفع، ج 4، ص 207-208.

⁽⁸⁸⁾ هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، صحابي، شهد الخندق وتبوك، وهو من أبرز كتّاب الوحي، وأشرف على جمع القرآن في عهد الصديق، توفي سنة (45هـ)؛ انظر: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري (ت 230هـ): الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج 2، ص 356-357.

مروان (65-86هـ/ 685-706م) وبنيه من بعده. وعرف عن الشعبي وأبي الزناد مجالستهما السلاطين. إن مداخلة السلطان العدل الفاضل ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل الأعمال، ورأى أن قول بعضهم إن شرّ الأمراء أبعدهم من العلماء، وإن شرّ العلماء أقربهم من الأمراء، إنما المقصود به السلطان الجائر الفاسق، واستند إلى حديث سمرة بن جندبالمسائل (كدوح يكح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى على وجهه، ومن شاء ترك إلا أن يسأل الرجل ذا السلطان، أو في أمر لا يجد منه بدا)، بل واعتبره من أثبت ما يروى في هذه القضية، وقال إنه أصل عند السلف في سؤال السلطان، وقبول جوائزهم⁽⁸⁹⁾، وبعد أن استحضر مواقف الصحابة والتابعين انتهى في هذه المسألة إلى قاعدة عبد الله بن مسعود⁽⁹⁰⁾ رضي الله عنه (لك المهناً وعليه المأثم، ما لم تعلم الشيء بعينه حرام)⁽⁹¹⁾.

هذا الاستشهاد يبين أن القضية كانت محل نزاع بين فقهاء الأندلس في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وأن ما أورده ابن عبد البر يصب في رفع الحرج عن الفقهاء المخالطين أمراء الطوائف أو المؤيدين، وقد ردّ على من عابه بأبيات، جاء فيها:

قل لمن ينكر أكلي لطعام الأمراء

أنت من جهلك هذا في محلّ السفهاء⁽⁹²⁾

وختم حجته بالقول إن من الدين النصح للأئمة المسلمين، وهذا أوجب ما يكون⁽⁹³⁾. وذهب آخرون إلى الإنكار على العلماء مخالطة الأمراء، ومن هؤلاء المنكرين المؤرخ ابن حيان (ت 469هـ/1076م)، وذكر أن صمت الفقهاء الأكلين على موائد الأمراء تقية وخوف منهم، وسكوت عما أكد الله عليهم من نصح الحكام⁽⁹⁴⁾؛ ورأى (عبد السلام الهراس) أن تصرف الفقهاء الأكلين من حلواء الحكام أدى إلى انحدار فكري ونفسي لبعض المراكز التي كانت مسؤولة مسؤولية كبرى عن صنع القرار واتخاذ الإجراء⁽⁹⁵⁾. ويُفسر موقف ابن عبد

⁸⁹ ابن عبد البر، أبو عمر بن يوسف (ت 463هـ): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ج 4، ص 114-118.

⁹⁰ هو عبد الله بن مسعود الهذلي، صحابي جليل، سادس من أسلم، وأول من جهر بالقرآن، شهد المعارك كلها مع الرسول، فقيه الأمة، تولى قضاء الكوفة وبيت المال في عهد عمر، توفي سنة (32هـ)؛ انظر: ابن سعد، الطبقات، ج3، ص 150-151.

⁹¹ المقرئ، نفح، ج4، ص 207-208.

⁹² المقرئ، نفح، ج4، ص 207-208.

⁹³ ابن عبد البر، التمهيد، ج21، ص 286.

⁹⁴ ابن بسام، الذخيرة، ج3، ص117.

⁹⁵ عبد السلام الهراس، " مأساة الأندلس في رأي ابن حيان " مجلة المناهل، أعمال ندوة ابن حيان، تطوان، العدد 29، (مارس 1984م)، ص450.

البر وأمثاله من الفقهاء بأنه كان ضمن حملة تطبيع مع أمراء الطوائف، بحيث كان غرض الفكر السياسي الأساسي هو إضفاء المشروعية على سلطان ممالك الطوائف، وإخراجه من المأزق الأخلاقي الذي يوجد فيه، وذلك بتجويض العمل معه، وقبول جوائزه ومشاركته المشروعية حال الترف والتنعيم⁽⁹⁶⁾.

وفي المقابل فإننا نجد بعض الفقهاء ابتعدوا عن مخالطة الأمراء والحكام، ورفضوا العمل عندهم، كابن حزم الظاهري (456هـ/1063م) فقد نهى عن مخالطة سلاطين الجور إلا لضرورة⁽⁹⁷⁾، ومنهم الفقيه عبد الله بن عتاب (ت 462هـ/1070م) الذي وُصف بأنه عاش منقبضاً عن مخالطة السلطان في كل أحواله، يؤكد هذا أن أبا الوليد بن جهور أمير قرطبة (435-457هـ/1044-1064م) كان ينزل إلى مسجده في بعض الأحيان، ويستشيريه في أهم الأمور، ويأخذ برأيه؛ لأنه كان يهاب الفتوى ويخاف عاقبتها، وقد تكون الرهبة من الفتوى بسبب عواقبها على الرعية واستغلال السلطان لها في التسلط على رقاب الناس، إضافة إلى أن قبول العمل مع السلطان يمنحهم مشروعية، وهذا ما يرفضه بعض الفقهاء. ويُذكر أنهم وجدوا في بيته صندوقاً مغلقاً أوصى بالأل يفتح إلا بعد موته، ولما فتح وجدوا أربع رسائل من أربعة حكام، دعاه كلٌ منهم للقضاء ببلده، فردّ عليهم جميعاً بالرفض⁽⁹⁸⁾.

ورفض الفقيه أبو عبد الله بن عابد المعافري⁽⁹⁹⁾ (ت 439هـ/1047م) العمل مع السلطان سواء في الشورى أو القضاء بقرطبة⁽¹⁰⁰⁾، ونحا هذا المنحى أيضاً الفقيه محمد بن الحسن النباهي⁽¹⁰¹⁾ (463هـ/1070م)، فقد رفض العمل قاضياً عندما عرض عليه الخليفة يحيى بن علي المعتلي (416-418هـ/1025-1030م)، لكن الأخير أجبره إجباراً مُكرهاً إياه إما بقبول المنصب أو قتله حيث قال له: "إن شئت القضاء؛ وإن شئت هذا" ملوحاً بالسيف في يده⁽¹⁰²⁾. ورفض ابن

⁹⁶ محمد بن جبرون، الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري، (الرباط: دار أبي وُقراق، 2008م)، ص 129

⁹⁷ ابن حزم، رسائل، ج3، ص 173-174.

⁹⁸ ابن بشكوال، الصلة، ج8، ص 798-800؛ ابن سعيد المغربي، علي بن موسى (ت 658هـ): المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، 2009م)، ج1، ص 165.

⁹⁹ هو محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري، فقيه مالكي، رحل إلى المشرق، ولقي بمكة ومصر علماء وأخذ عنهم، أقام بالقيروان، ثم عاد إلى الأندلس، وغدّ من كبار المحدثين؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج3، ص 779-780.

¹⁰⁰ ابن بشكوال، الصلة، ج3، ص 779.

¹⁰¹ هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن يحيى الجذامي النباهي، قاضي مالقة، وصف بالحزم والعدل في أحكامه، ويذكر أنه لم يأخذ رزقاً على القضاء، وكانت له أملاك، منها ضيعة في قرطبة، قتل عام(463هـ)؛ انظر: النباهي، المرقبة، ص104-108.

¹⁰² النباهي، المرقبة، ص 104-108.

فتحون الأريولي⁽¹⁰³⁾ (ت 517 أو 519هـ/1123 أو 1125م) عندما طلبه أمير دانية للقضاء على المدينة⁽¹⁰⁴⁾، وقبول العمل مع السلاطين أو رفض ذلك كان معياراً يتبعه العامة للتمييز بين الفقهاء وربما زاد الموضوع حساسية هذه المسألة وحرص الموقف هو ما يتعرض له الناس من طغيان كزيادة الضرائب وغيرها⁽¹⁰⁵⁾. وأبدى هذا التيار رفضه قبول هدايا الأمراء وأموالهم أمام إغراق ابن عبد البر وفي تبريره قبولها ومن هؤلاء الفقيه أحمد الغساني (ت 440هـ/1049م)، الذي وصف بالتورّع عن مال السلطان وأنه ردّ على الأمير المعز بن باديس الصنهاجي (407-441هـ/1016-1049م) هديته حينما ذهب إلى القيروان للتناظر مع الفقيه أبي عمران الفاسي (ت 430هـ/1039م)، وكانت الهدية عبارة عن فرسين له ولابنه، وعاد إلى الأندلس بعد اثني عشر يوماً⁽¹⁰⁶⁾، وترك الفقيه أبو محمد المعافري (ت 475هـ/1082م) صحبة الفقيه ابن عبد البر لكونه يصحب السلطان وتورّع المعافري عن ذلك⁽¹⁰⁷⁾.

ولئن شحت مصادرنا بنتبع هذا الصنف من الفقهاء، إلا أن الامتعاظ الذي أبداه كل من ابن حيان وأبو محمد المعافري وغيرهما في هذا المضمار، يؤكد على حقيقتين؛ أولهما مدى الحساسية الشديدة من التقرب من الحكام في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بسبب فقدانهم للشرعية وتسببهم في انهيار وحدة الأندلس السياسية وثانيهما؛ وجود سجل في مسألة المخالطة والعمل مع الأمراء وإن كان صوت المعارضين خافتاً. كان للفقهاء والمفكرين سجل آخر في قضية مهمة وهي العلاقات السياسية مع الممالك الإسبانية وهذا ما سوف نتناوله في المبحث التالي.

هـ- العلاقات مع الممالك الإسبانية:

استحوذت هذه العلاقة على جانب كبير من الأهمية لدى الفقهاء ونخبة هذا العصر؛ وبسببها انقسموا إلى فريقين؛ أحدهما: رافض لسياسة أمراء الطوائف و(طبيعة) علاقاتهم بالنصارى، والآخر: مؤيد لتلك العلاقة. أبرز الرافضين الفقيه السرقسطي⁽¹⁰⁸⁾، حيث اعترض على الصلح

⁽¹⁰³⁾ هو أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأريولي، من بيت علم وفضل، سمع من فقهاء ومحدثين، انظر: عياض، عياض بن موسى اليحصبي (ت 455هـ): الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1402هـ/1982م)، ص 81-82.

⁽¹⁰⁴⁾ عياض، الغنية، ص 81-82؛ الضبي، بغية، ج 1، ص 354؛ النباهي، المراقبة، ص 24.

⁽¹⁰⁵⁾ Mohammed Benaboud , The Socio-political Role of the Andaluian ,Ulama ,during the Fifth Century A.H-11th A.D

in Islamic Studles. (Pakistan) , April-June 1984,pp.112-113

⁽¹⁰⁶⁾ ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د.ت)، ج 1، ص 94.

⁽¹⁰⁷⁾ ابن بشكوال، الصلة، ج 3، ص 432.

⁽¹⁰⁸⁾ لم أجد له ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر .

الذي عقده المقتدر بالله أحمد بن هود (438-474هـ/1046-1081م) أمير مملكة سرقسطة مع العدو الإسباني وأوجب عليهم الضرائب وألزم أهل قرية في سرقسطة بها سنة (438هـ/1046م)، فقال السرقسطي: "معاذ الله هذا لا يكون وأنا حي في الدنيا أبداً" وهو رفض صريح لدفع الضرائب للنصارى لما فيه من إضعاف المسلمين واستنزافهم مالياً. فذهب إلى ابن هود ودخل عليه ووعظه، فغضب ابن هود لقوله، وخشي من حشد الناس ضده، والاستقواء عليه، فأمر بقتل الفقيه⁽¹⁰⁹⁾.

وكان ابن حزم (ت456هـ/1063م) يهاجم أمراء الطوائف؛ بسبب علاقاتهم مع العدو الإسباني المتربص بالأندلس، فهاجمهم، وذهب إلى أبعد من ذلك في بغضه إياهم⁽¹¹⁰⁾ في عدم استبعاده استحالته تنصرهم لو وجدوا مصالحهم في عبادة الصليبان، وأنهم قد يمكّنوا العدو من حرمان نفوس المسلمين وأموالهم، ويسلموا لهم المدن والقلاع ليخلوها من مظاهر الإسلام ويستبدلوا بالنواقيس، وتمنى ابن حزم بأن يسلط الله عليهم سيفاً من سيوفه ينهي سلطتهم جميعاً⁽¹¹¹⁾. وعارض ستة من العلماء والقضاة في طليطلة استعانة الأمير المأمون يحيى بن ذي النون (435-467/1043-1075م) بالنصارى الإسبان، منهم الفقيه ابن اللورانكي⁽¹¹²⁾، وولد ابنه، والقاضي ابن أبي الحشا القرطبي⁽¹¹³⁾، فاستدعاهم إلى قصره، ونكل بهم بعد أن وصله أنهم يسعون لانتزاع سلطانه. ويؤكد القاضي عياض أن رأيهم الراض⁽¹¹⁴⁾ لطبيعة العلاقة بين الأمير وبين الإسبان كان سبب التنكيل بهم؛ لأن المأمون لما استدعاهم أظهر أنه يريد مشاورتهم في أمر الإسباني⁽¹¹⁵⁾.

⁽¹⁰⁹⁾ ابن عذاري، البيان، ج3، ص 229.

⁽¹¹⁰⁾ ابن حزم، رسائل، ج3، ص 229.

⁽¹¹¹⁾ ابن حزم، رسائل، ج3، ص 229.

⁽¹¹²⁾ هو أبو جعفر أحمد بن سعيد بن غالب اللورانكي، من فقهاء طليطلة، ومن أهل الأدب والفرانض، رحل إلى المشرق، وتعرض لمحنة من بني ذي النون، وأصيب بالعمى في سجنه، وتوفي سنة (469هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص113.

⁽¹¹³⁾ هو أبو زيد عبد الرحمن بن عيسى بن محمد، المعروف بابن الحشا، قاضي قرطبة، ولي قضاء طرطوشة، ووصف بأنه بارع العلم، راجح العقل، توفي سنة (470هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 434.

⁽¹¹⁴⁾ ينظر: عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1350هـ/1932م) ص 66-69.

⁽¹¹⁵⁾ عياض، ترتيب، ج4، ص 396-397.

وشارك الشعراء في توجيه النقد السياسي لأمراء الطوائف، وأظهر بعضهم سخطهم تجاه الأمرء، منهم الشاعر ابن الجدي (116)، الذي كتب قصيدة جاء فيها:
ناموا وأسرى لهم تحت الدجى قدرٌ هوى بأنجمهم خسفاً فما شعروا
ومما قاله أيضاً: صُمَّتْ مسامعه عن غير نغمته مما تمر به الآيات والسور
تلقاه كالفحل معبوداً بمجلسه له خوار ولكن به الآيات والسور (117)

أما العلماء المؤيدون للأمرء وعلاقاتهم مع الممالك الإسبانية فمنهم أبو الطيب بن أبي بكر (118) وأحمد الحديدي (119) الذي أفتى ليحيى بن ذي النون بجواز الاستعانة بالنصارى بينما كان يحارب إخوة له في الدين وهم إمارة (بني هود في سرقسطة)، ووصفت المصادر أن الأمير لا يقطع أمراً دون الأخذ برأي الحديدي ومشاورته في مهمات أموره، وبلا شك أن الأمير اتخذ ذلك مسوغاً شرعياً له لكي يستقوي على منافسه المقتدر بالله أحمد بن هود (438-474هـ/1046-1081م) صاحب سرقسطة (120).

والمواقع أن هؤلاء الأمرء والفقهاء على السواء يتعللون بأن ظروف المرحلة وضعف ممالك الطوائف عن مواجهة الممالك الإسبانية هي التي أجبرتهم إلى إقامة علاقة طبيعية مع العدو، فضلاً عن الرضوخ له ودفع الضرائب السنوية لعدم القدرة على مواجهته، ففي هذا السياق ذكر ابن بلقين أنه رأى إعطاء عشرة آلاف في عام لملك قشتالة، لندفع بها مضرتة خير من هلاك المسلمين وفساد البلاد، إذ لم تكن بنا قدرة على ملاقاته ومكابرتة (121).

ولا غرو؛ فقد تبين من خلال المساجلات السابقة تعدد الشخصيات التي طرحت رؤاها في ميدان السياسة، فإلى جانب السياسي والفقير كان هناك الأديب والكاتب والمؤرخ، وكان لكلٍ منهم أسلوبه وأولوياته في معالجة القضايا السياسية، فأغنى هذا التنوع الفكر السياسي الأندلسي وأكسبه تميزاً خاصاً.

¹¹⁶ هو أبو الحسين يوسف بن محمد الجد الفهري، من أهل إشبيلية، كان من أهل الأدب والبلاغة، عمل كاتباً في مرسية، ترك تراثاً أدبياً متنوعاً؛ انظر: ابن سعيد، المغرب، ج1، ص 340.

¹¹⁷ ابن بسام، الذخيرة، ج2، ص 256-257.

¹¹⁸ هو أبو الطيب بن أبي بكر يحيى بن سعيد جزيري كان من أهل الفتيحة سمع من علماء قرطبة وبجاجة ثم سكن قرطبة؛ انظر: ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت 403هـ): تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف، (تونس: دار الغرب الإسلامي، 1429هـ/2008م)، ج 1، ص 187

¹¹⁹ هو أبو بكر أحمد الحديدي فقيه من طليطلة وصف بأنه من أهل العلم والعقل والدهاء توفي سنة (468هـ) كانت له حظوة ومكانة عند بن ذي النون، ابن بشكوال، الصلة، ج3، ص 961-962

¹²⁰ عياض، ترتيب، ج4، ص 396؛ ابن عذاري، البيان، ج3، ص 277

¹²¹ ابن بلقين، التبيان، ص 102

ثانياً: تأثيرات المساجلات الفكرية على المنظومة السياسية:

تُصوّر المُساجَلاتُ الفِكرية التي شاعت في الأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وَجَهَ التطوُّر الحضاريّ الذي وصلت إليه الأندلسُ آنذاك، سواء السياسيّة أو الحضاريّة التي تركت آثارها على المجتمع، بل تجاوز التأثير إلى أن استبدلت فيه بعض المفاهيم، وغيّرت اتجاهات، وتحولت ولاءات، فهي -أعني المساجلات- تقوم على معادلة المؤثر والتأثر فيما يتعلق بالأحداث التاريخية؛ فتارة تكون مؤثراً في الحياة وتارة تكون هي تحت تأثير الحوادث التاريخية، فهي إما تسبق الحوادث أو تليها، ويمكن رصد تلك التأثيرات أثناء تسليط الضوء على عددٍ من مناحي الحياة السياسيّة والحضاريّة التي شهدت سجالاتاً في الآراء.

نتج عن تعالي أصوات العلماء في نقاشاتهم الحادّة بسبب آرائهم السياسيّة المتباينة إزاء تداول السُلطة بين الأنظمة تغيّرات كثيرة، شملت بعض مبادئ الفكر السياسي والمواقف السياسيّة؛ سواء للعلماء أو للأمرأ؛ مما أثر على مفاهيم السياسة الشرعيّة، وعلى ما يتعلق بها من أحكام وإجراءات، خصوصاً أنّ للفقهاء أهمية عند الناس ومكانة؛ لأنهم ممثلون لموقف الدين من السلطان الذي يستمد منه شرعيته ومن تلك التأثيرات:

أ- تأثيراتها على مفهوم الشرعيّة:

كان لا بد للمُساجَلات الفِكرية السياسيّة في الأندلس أن تُلقي بظلالها على سير الأحداث السياسيّة في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وتترك تأثيرها على ما يعتري الفكر السياسي حينها من تغيير، بعد سجالٍ طويل في قضايا عدة؛ كشرعية السُلطة، ومدى قابلية الأنظمة للإصلاح والوحدّة، وحُكم الخروج عليها، وعلاقتها بالعدو الإسباني. فأسهمت مُساجَلاتهم من جانبٍ على تأكيد خطورة الأحوال السياسيّة المهترئة التي تمرُّ به الأندلس، وأسهمت من جانبٍ آخر في التأثير على تطبيق شروط الإمامة⁽¹²²⁾، خصوصاً أنّ الأندلسيين في القرون الثلاثة السابقة للقرن الخامس الهجري التزموا بشروطها، ولم يشهد النظام السياسي آنذاك أي انحراف عن مسار تطبيق شروط الإمامة.

⁽¹²²⁾ من الشروط المطلوبة وفق ما قرّرتُه كُتُب السياسة الشرعية لإمامة المسلمين في نظرية الخلافة والاستخلاف بناء على الأدلة شرعية: أولاً النسب القرشي، وثانياً العدالة الجامعة، ويقصد بها: الورع والتقوى، والشجاعة والرأي والحكمة والعلم، وسلامة الحواس والأعضاء، أمّا حقوقه فهي السمع والطاعة وعدم الخروج عليه؛ لأن فيه خروجاً عن جماعة المسلمين، وعدم جواز انعقاد الإمامة لإمامين وغيرها من الشروط؛ انظر: الماوردي، الأحكام السُلطانيّة، ص 13-18؛ أبو يعلى الفراء، الأحكام السُلطانيّة، ص 77-80؛ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي (ت 444هـ): الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، تحقيق حلمي محمد الرشيد، (الإسكندرية: دار البصيرة، 1426هـ/2005م)، ص 99.

فكانت نواة النقاش الدائر بين العلماء على التطورات السياسيّة الجارية في مطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي حول جدوى توفّر شرط مهم من شروط الإمامة وهو (العدالة والعلم)، في مثل هذه الظروف، فالمؤيدون للخليفة هشام المؤيد (400-403هـ/1009-1021م) أكّدوا على أهميته وعلى توافره في شخص المؤيد، والمؤيدون للخليفة سليمان المستعين (400هـ/1009م) و(403-407هـ/1012-1016م) يُصادرون أهميته لأنّ الأندلس تمرُّ بظروفٍ عصبية، وتحتاج لرجل قويٍّ، وهو ما عبّر عنه الفقيه ابن الطويل في ثنايا رده على الفقيه ابن الحداد عندما أشاد بتمكّن هشام المؤيد من القراءات السبع، وبأنه الخَيْرُ الفاضل⁽¹²³⁾ بقوله: "وما تُغني قراءته يا شيخ عند البارقة"⁽¹²⁴⁾، وكأنه تجديد لشرط العدالة والعلم، رغم أنّ جمهور المسلمين اتفقوا على أنّ بناء أمر الإمامة يكون على الفضيلة، ومن استجمع خصال العلم والورع وغيرهما يكون أولى بها، ففئةٌ من فقهاء الأندلس رأوا أنّ بلادهم تحتاج إلى شخصٍ فيه روح التدبُّن لاعتباراتٍ متعددة؛ كموقعها الثغري على حُدود العدو الإسباني، حتى يعلنَ الجهاد إذا ما استلزم الأمر، واعتبروها من المقاييس التي تقوم عليها كفاءة السُلطان، كما أنّ هذا الشرط بما يحتويه من روح التدبُّن هو الضمانة الرئيسية التي تطمئنُّ لها الرعية في مدى عدله وإحفاقه للحقوق، وعليه يُبنى الولاء المجتمعي للحاكم، فضلاً عن أنّ الفقهاء استشعروا أنّ التغيُّر الذي مسَّ جوهر البيت الأموي بانتزاع سليمان للسلطة قد يأذن بخللٍ وفوضى في هرم السُلطة، ولَمَّا جَرَت الأمور وتولى المستعين بالقوة لم يمنحهُ الفريقُ الأول الشرعيّة، واعترضوا عليه⁽¹²⁵⁾ ولم يبايعوه، واعتبروا سُلطته حقّاً مغصوباً، وتجاوزاً في اشتراطات تطبيق الإمامة، خصوصاً ما خبروه من شخصيته الميالة للعنف وسفك الدماء، وعدم تورُّعه عن تخريب قرطبة حاضرة الخلافة أثناء قيادته للفتنة البربرية، فشرعيته مختلفةٌ لنقضها شرط (العدالة والعلم)، بالإضافة إلى عدم حصوله على إجماع أهل الحل والعقد؛ فكان أول تجاوز لقواعد الشرعية السياسيّة وبداية لخللٍ في منظومة الشرعيّة الأندلسية في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر

⁽¹²³⁾ وقدمت هذه المساجلة حول شرعية كلّ من المؤيد والمستعين صورةً مغايرة لهشام بن الحكم، والتي كانت تروج لها الدعاية العامرية مفاذاً أن هشام رجل معنوه؛ بغية تشويه صورته وإبعاده عن مركز السلطة الفعلي، ويظل وجوده اسمياً فقط، ولكن تبين أنه رجل صاحب علم وحافظ للقرآن، وإن كان هذا لا ينفي ضعفه السياسي، ولا أدل على ذلك أن أبا بكر الزبيدي النحوي كان يستعظم أدب المؤيد بالله أيام صباه عندما كان معلمه فيصف رجاءته، ويقول: إنه لم يجالس قط من أبناء العظماء من أهل بيته وغيره في مثل سنه أدكى منه، ولا أحضر بقظة وألطف حساً وأرزن حلمًا، وذكر عنه حكايات عجيبة؛ انظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، 1397هـ/1997م)، ج4، ص 373.

⁽¹²⁴⁾ أبو طالب المرواني، عيون، ص 73.

⁽¹²⁵⁾ أبو طالب المرواني، عيون، ص 73؛ ابن عذاري، البيان، ج3، ص 50-110؛ ابن الخطيب، أعمال، ج1، ص 35.

الميلادي، والتي ما لبثت أن وَصَلَتْ بعد ذلك لمن خلفه على سُدّة الحكم في الأندلس، حتى وَصَلَتْ إلى ممالك الطوائف والتي انهارت بها المنظومة بعد تجاوز لشروط أخرى وإسقاطها. على أن هذا الذي دار بين الفقهاء وغيرهم على عدالة أي الرجلين قد تجاوزت شرطاً مهماً وهو (البيعة للمعهود له من قبل أهل الحل والعقد ورضاهم بالعهد من لدن الإمام السابق)⁽¹²⁶⁾ أو ما يمكن تسميتها (الشرعية التاريخية) لهشام المؤيد لكن السؤال الوجيه: لماذا تجنب الفقهاء المنادون بخلافة هشام الحديث عن شرعيته التاريخية، وتناظروا حول عدالته؟ ربما كانت الإجابة في ما ذكره (عبدالله الدميجي) بأن شرط البيعة للمعهود عقد مرادة واختيار، لا سبيل فيها إلى الإكراه والإكراه، وهذا رأي الإمام مالك لما قال قولته المشهورة ليس لمكره بيعه⁽¹²⁷⁾ فلعلهم كانوا مكرهين حينما بايعوا هشاماً صبيّاً عند والده الخليفة الحكم المستنصر (350-366هـ/961-976م).

ووصف ابن حيان الاتفاق على سليمان ومال الأمر إليه بالغريب⁽¹²⁸⁾ في استهجان وأضح لما حدث، وربما كان مغزى من أيد ولاية المستعين من الفقهاء أو غيرهم أنهم رأوا فيه البأس وشدة الشكيمة، أو ما عُرفت في الأحكام السلطانية ب(ولاية المتغلب) الخارج على الإمام، أو متغلب على بلد، ومستول على السُلطة فيها بشغور منصب الإمامة، والتي أوردتها الفقهاء كالمأوردية (ت 450هـ/1058م)، وابن قدامة (ت 620هـ/1223م)، وابن تيمية (ت 728هـ/1335م)، وأوجبوا طاعته⁽¹²⁹⁾، ورغم ما جرى حولها من إشكاليات واعتراض بعض الفقهاء فإن السياسة الشرعية المعاصرة صاغت بدلالة مقاربة مصطلح: (المستبد العادل) للتي أوردتها الفقهاء؛ أي: القوي الغالب ذو البأس العادل، وحدد المفكر (محمد عبده) مواصفاته في تلك النظرية التي أطلقها مع أستاذه (جمال الدين الأفغاني) فقال: "مستبداً في أهله، عادلاً في قومه...، ويحمّل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة..."، وبذلك يُحقّق للأمة بالقوة المقيدة ما تصبو إليه من الوحدة والعدل والاستقرار، وإعادة القوة والهيبة⁽¹³⁰⁾.

⁽¹²⁶⁾ الفلقشندي، أبو أحمد بن علي (ت 821هـ): مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق أحمد فراج، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1985م)، ج 1، ص 45.

⁽¹²⁷⁾ ابن حيان، نصوص من المتين، ص 28.

⁽¹²⁸⁾ عبد الله عمر الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، (الرياض: دار طيبة، 1408هـ)، ص 209.

⁽¹²⁹⁾ المأوردية، أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت 450هـ): الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق علي بن محمد معوض وعادل بن محمد الحبيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م)، ج 2، ص 447؛ ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي (ت 620هـ): المغني، (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1388هـ/1968م)، ج 8، ص 526؛ ابن تيمية، فتاوى، ج 20، ص 10.

⁽¹³⁰⁾ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، العروة الوثقى، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012م)، ص 21-22، 89-90؛ وللاستزادة عن هذه النظرية تُنظر: الأعمال

الكاملة لجمال الدين الأفغاني تقديم وتحقيق محمد عمارة.

وهنا لا بد من بيان أن الاستبداد لا يعني الظلم والقمع، وإهدار كرامة المحكومين، بل هو استخدام سياسة الحزم والحسْم وعدم التردد في اتخاذ القرار وتنفيذه (131)، والفقهاء الأندلسيون يرون أن بلادهم في وقتها ذاك أحوج ما تحتاج إلى تلك الشخصية، فنقاشهم تجاوز المؤيد والمستعين، وأصبحت تدور في فلك شرعية إمام يملك القدرة والكفاءة على تصريف أمور الدولة؛ لذا أثرت تلك المساجلات على شرط مهم في منظومة الخلافة والإمامة.

لقد كشفت الأحداث السياسية وما جرى حولها من سجالٍ فكريٍّ سياسيٍّ أن قضية أخرى بالغة الأهمية تأثرت باختلافات الفقهاء، ولم تكن معهودةً الحدوث سابقاً في الأندلس، وكان من الصعوبة بمكان تخيلها؛ وهي تجاوز شرط (النسب القرشي) بإلغاء شرعية بني أمية لأنها الممثل الوحيد لنسب القرشي، ولا ريب بأن الإمامة من قریش مقصورةٌ عليهم دون غيرهم من سائر العرب والعجم، وتأكيد الوفاء بها ما أمكن ذلك دعامة أساسية من دعائم شرعية الإمامة لدى جمهور المسلمين (132)، فلقد أنتج سجالُ الفقهاء حول عدالة الحاكم وقوته وأهليته والإجماع عليه وحاجة قرطبة لمن يمتلك هذه الصفات عدم اعتراضهم على تولي أبي الحزم بن جهور (422-435هـ/1031-1044م) على قرطبة، وإعلانه إلغاء الخلافة جملةً؛ لعدم أهلية أحد من المتأخرين في البيت الأموي (133)؛ حيث لم يوجد من هو على قدرٍ من الصلاح والفضل والقوة، وذلك حتى يظهر من الأمويين من تتوفر فيه الصفات المؤهلة للإمامة، وكما قال أعيان قرطبة: "لأنه لم يبق من عقبهم من يصلح للإمامة" (134)، في حين قال ابن جهور لَمَّا وُلِّي أمر قرطبة: "أنا مُمسك أمر الناس إلى أن يتهيا لهم من يصلح للخلافة" (135)، وحضر الفقهاء والأعيان إلغاء (الإمامة القرشية) في عمومها، ولعل المبررات والمخرجات التي اتكأ عليها ابن جهور أسهمت في خلق حالةٍ من الرضا بين الفقهاء والطمانينة؛ ذلك لأنه أعلن أنه في حال توفر شخص أموي تعود الأمور إلى نصابها ويُباع بالخلافة، وكأنه تعليقٌ لمنصب الخلافة، أو تجميد وليس إلغاءً، كما أن تأسيس نظام جديد في قرطبة قائم على مجلس شورى للحكم مُكوّن من أهل الحل والعقد في قرطبة، وانتخاب ابن جهور أميئاً له يقوم بأعمال الخليفة، حتى لا يستبدَّ

(131) محمد عفيفي، المستبد العادل (الزعامة العربية في القرن العشرين)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2008م)، ص 67.

(132) الداني، الرسالة الوافية، ص 98-99.

(133) ابن بسّام، الذخيرة، ج 3، ص 527؛ ابن عذاري، البيان، ج 3، ص 150.

(134) الحميدي، جذوة، ص 34.

(135) الذهبي، سير، ج 17، ص 140.

بالسلطة، أو كما قال ابن جهور: "ليس لي عطاء ولا منع، هو للجماعة، وأنا أميئهم"⁽¹³⁶⁾، فضلاً عن أن شخصية الرجل وما يمتلكه من كفاءة ومؤهلات كانت من المصوغات للفقهاء للرضاء بولايتهم، بالإضافة إلى توافق الجميع عليه.

فقرش لم تغدُ تحكم وتسود في الأندلس لأول مرة بعد أكثر من ثلاثة قرون، وألغيت شرعيتها التاريخية بدءاً من ولاية العهد، وأضحت الشرعيةً مختزلة في الجدارة والقوة والشدة، وذهب (يوسف أحمد بني ياسين)⁽¹³⁷⁾ إلى تسميتها الشرعية الجديدة المقننة على شرعية القوة والأمر الواقع، التي ربما وقدت في أذهان الأندلسيين تجربة المنصور بن أبي عامر الذي استولى على الدولة، وأقامها باقتدارٍ من غير أن يكون قرشياً، وإنما اكتفى بشرعية القوة المادية؛ لذا لم ينتسب أحدٌ من ملوك الطوائف بعد ذلك إلى الشرعية القديمة (النسب الأموي القرشي)، وإنما اكتفوا بالشرعية الجديدة.

لكن هذا الإسقاط الذي طرّحه الباحث لا يتسجم مع الوضع الذي تولى فيه ابنُ جهور وأمراء الطوائف السلطة في البلاد، فقد تقاسموا أراضي الأندلس، وقوّضوا وحدتها، فضلاً عن فقدانهم لشرعية القرشية، أما المنصور بن أبي عامر فقد استند في ولايته إلى السلطة الشرعية القرشية، وبأنه الحاجب للخليفة هشام المؤيد، والأندلس كلها موحدة تحت شرعية الخليفة الأموي. ومن ثم يكون إلغاء (النسب القرشي) تجاوزاً لشرط ثانٍ من شروط تطبيق الإمامة.

على أن بعض المغامرين الأندلسيين تداركوا ذلك فيما بعدُ بالمحاولات المتكررة لإحياء خلافة بني أمية في أكثر من مدينة، وإعلان تنصيب هشام المؤيد بعد مقتله، والتحليل في هذا الموضوع⁽¹³⁸⁾؛ ليحصل كلٌّ من قام بهذه المحاولات على الشرعية، إلا أن الفشل كان حليفها جميعاً، بل سرعان ما تبين زيفها وفقدانها لمصادقية الالتزام بشرط (النسب القرشي)! ولقد حمل (محمد بن جبرون) مبادئ النظرية السياسية الشرعية ذاتها المسؤولية غير المباشرة عن بعض الاختلالات التي عاشتها الأندلس بصفة خاصة⁽¹³⁹⁾؛ لأنها لم تُشرَّغ حُلُولاً أخرى إذا لم يتوفر

⁽¹³⁶⁾ الحميدي، جذوة، ص28؛ ابن بسّام، الذخيرة، ج2، ص206؛ ابن الأثير، الخلة، ج2، ص31.

⁽¹³⁷⁾ يوسف أحمد بني ياسين، "نهاية الخلافة" ص120.

⁽¹³⁸⁾ ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ما كان في عهد يحيى بن حمود الحسني صاحب قرطبة لما خافوا أمره، ادعوا إحياء هشام المؤيد، وتم إحياء هشام

المؤيد في إشبيلية بشيبه له يُدعى خلف الحصري؛ انظر: ابن حيان، نصوص من المتين، ص27-28؛ ابن عذاري، البيان، ج3، ص166-167؛ المقرئ،

نفع، ج4، ص289.

⁽¹³⁹⁾ محمد جبرون، الفكر، ص300-302.

الشخصُ القرشي المؤهل، حتى يَنْسَى تولية إمام ذي شرعية مُعترف بها، وتُوجب له حقوق الإمامة وواجباتها، حتى لا تُخالف النظرية ولا ما أُجْمَع عليه الأئمة من السلف. سِجال آخر بين العلماء حول تحريم الخروج على السلطان (أمراء الطوائف)، تَرَكَ آثاره في تجاوز شرط الخليفة الواحد، أو قد مَهَّد لذلك درءاً للفتنة، وخشية من دخول البلاد في نَقْيٍ مُظْلِمٍ يصل بها إلى الفوضى والاضطراب، ولكنه أصاب تطبيق منظومة السياسة الشرعية في الأندلس بالاعتلال عندما أُقِرَّت الولاية لأكثر من خليفة أو أمير في مكان واحد، فكان خلف الحصري (140) بإشبيلية الذي ادعى أنه هشام المؤيد عام (1036 / 427م)، وذلك بعد وفاة المؤيد باثنتين وعشرين عاماً، ومحمد بن القاسم (141) عام (1036 / 427م) بالجزيرة الخضراء، وإدريس بن يحيى بن علي (142) ببشتر (143) ومحمد بن إدريس (144) خليفة بمالقة (145)، وهذا الأمر انعكس سلباً على شرعية هؤلاء الخلفاء، فإذا لم تكن شرعية كلِّ منهم باطلةً، فمِن المؤكد أنها غير مقبولة سياسياً وأخلاقياً، والأمر يقاس على بقية أمراء الطوائف. وعلى كل حال فإنَّ مساجلات الفكر السياسي في الأندلس سلكت طُرُقاً للخروج من المأزق السياسي لتضبط منظومة الشرعية، وتجعلها في سياق النظرية السياسية الشرعية المعروفة لدى جمهور المسلمين، لكن آثار السِجال امتدت إلى شرط (الوحدانية والجماعة)، الذي هو أيضاً مبدأً من مبادئ تلك النظرية، فاعتبر خروجاً عن قواعدها؛ لذا أفردنا له الفقرة التالية نظراً لتشعب موضوعه.

ب- تأثيراتها على مفهوم الوحدانية (الجماعة):

- (140) هو خلف الحصري، رجلٌ ادعى أنه هشام المؤيد بعد موت هشام باثنتين وعشرين سنة، وتُوبع له بالخلافة، وخطب له على المنابر، وسفكت الدماء وتصادمت الجيوش في أمره، ووصف بأنه أخلوق لم يسمع بمثله؛ انظر: ابن حزم، رسائل (نقط العروس)، ج2، ص97.
- (141) هو محمد بن القاسم بن حمود الإدريسي بايعوه البربر، ولقبوه بالمهدي عام (427هـ) بعد يحيى المعتلي الذي عرف عنه تدبيره السيئ مما أدى إلى مقت البربر له، وسمي محمد بن القاسم بأمير المؤمنين، ومات غمّاً بعدما افترق عليه البربر بعد حصار مالقة مات عام (440هـ)؛ انظر: الحميدي، جذوة، ج3، ص33.
- (142) هو إدريس بن يحيى بن علي تولى ببشتر عام (438هـ) خرج إلى مالقة، وحاول مع جنده السيطرة عليها، لكنه فشل ثم عبر إلى سبتة، وحاول مرة أخرى السيطرة على مالقة، لكن أهلها أغلقوا الباب في وجهه، وعينوا محمد بن إدريس خليفة؛ انظر: ابن عذاري، البيان، ج3، ص217.
- (143) ببشتر Bobastuo: مدينة تقع في منطقة جبلية حصينة جنوب قرطبة، ظلت قاعدة لثائر عمر بن حفصون لأكثر من ثلاثين سنة، وتميزت بكثرة المياه وخصوبة التربة وتنوع الإنتاج الرعي ووفرته؛ انظر: الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت 767هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، (بيروت: مكتبة لبنان، 1984م)، ص80.
- (144) محمد بن إدريس بن المعتلي ولي مالقة، وقتل عام (445هـ)، حاول زعماء البربر خلعةً وتولية محمد بن القاسم صاحب الجزيرة الخضراء، لكنهم فشلوا، فسدوا السم له وبابوا من بعده ابن أخيه إدريس بن يحيى؛ انظر: الذهبي، سير، ج17، ص143-144.
- (145) ابن حزم، رسائل، ج2، ص485، ابن الخطيب، أعمال، ج2، ص142-143، المراكشي، المعجب، ج2، ص63-68.

كان التزام الجماعة في أذهان فقهاء المالكية يعني: الالتزام بطاعة ولاة الأمر تجنباً للفوضى، وحفظاً لوحدة البلاد، وولاية الأمر يتمثلون آنذاك في سلطة ممالك الطوائف، وعدم معارضتهم والخروج عليهم وإعلان الثورة ضدهم؛ لأن ذلك يخالف مبادئ الإمامة وشرعيتها أولاً، ويضعف البلاد ويعرضها للخطر الإسباني المترصد بها ثانياً، وأن الوحدة تكمن في ائتلاف تلك الكيانات السياسية واندماجها في سلطة واحدة، لتؤدي السلطة ما عليها من مسؤوليات تجاه الداخل والخارج؛ لذلك حرصت ثلثة من العلماء على نُصح أمراء الطوائف وإرشادهم، وتوضيح خطورة المشهد السياسي الذي تعيشه البلاد، ومقابل الجهود التي بذلها العلماء كان موقف أغلب أمراء ممالك الطوائف ممانعاً⁽¹⁴⁶⁾، فما كان من بعض الفقهاء اليائسين من الاستجابة إلا أن غيروا مواقفهم تجاه سلطانهم؛ بناءً على تغيير غير معنن فيما بدا لمفهوم الوحدة بعد نقاشات ومُساجلات مُطوّلة حاولوا فيها إصلاح الأوضاع، لكن جهودهم لم تُؤتِ أكلها، وبات لديهم قناعة بأن وحدة الجماعة الأندلسية متعذرة التحقيق، وصعبة المنال، بسبب رفض أمراء الطوائف الوحدة و(الجماعة) فيما بينهم، فالمساجلات والمناقشات أرشدتهم إلى الخروج من وحدة البلاد أو التراب الأندلسي إلى وحدةٍ أوسع وهي وحدة الأقاليم، وبالتحديد مع إقليم المغرب الإسلامي.

كان من أبرز الفقهاء الذين تغيرت مواقفهم متأثرين بالمُساجلات الفكرية فضلاً عن تأزم الواقع السياسي؛ الفقيه المالكي أبو الوليد الباجي (ت 474هـ / 1081م)، فهو من الذين رفعوا لواء مناصحة أمراء الطوائف ووعظهم، وحملوا على عاتقهم هاجس الدعوة إلى التوحد بين الممالك ونبذ الفرقة والخلاف، فطاف بحواضر الأندلس لتوحيدها⁽¹⁴⁷⁾، وبذل الباجي جهوداً كبيرة سعياً منه لتدارك الأمر بإصلاح الأحوال وتغييرها دون نزاعات تضعف البلاد⁽¹⁴⁸⁾، وقد أشير سابقاً إلى موقفه الفريد من بيعة المكره، فعلى عكس الإمام مالك (ت 179هـ / 795م) رأى الباجي أن السمع والطاعة لازمان للمبايع طائعاً كان أو مكرهاً⁽¹⁴⁹⁾، وربما انتهج الرجل ذلك لحرصه على الوحدة، وخشيته من إيجاد مُسوِّغٍ للنخبة المفكرة والرعية للثورة على الأنظمة، فتكون تداعيتها ما لا يُحمد عقباه، ويتبين مفهوم الوحدة والالتزام الجماعة في وصيته لولديه

⁽¹⁴⁶⁾ انظر أعلاه في الفصل الثالث (الوحدة).

⁽¹⁴⁷⁾ ابن خاقان، أبو النصر الفتح بن مجد القيسي (ت 529هـ)؛ فلانند العقيان في محاسن الأعيان، تحقيق حسين خربوش، (الأردن: مكتبة المنار للنشر، 1409هـ/

1989م)، ج2، ص 600-601؛ عياض، ترتيب، ج3، ص 379.

⁽¹⁴⁸⁾ ابن بسّام، الذخيرة، ج3، ص77؛ عياض، ترتيب، ج4، ص379؛ المقري، نفع، ج2، ص292.

⁽¹⁴⁹⁾ الباجي، أبو الوليد ليتمان بن خلف (ت 474هـ): المنتقى شرح موطأ مالك، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ج7، ص307.

(¹⁵⁰)، فيدل تحذيره من المشاركة في الفتنة التي تدعو إلى معارضة ولي الأمر بالقول أو الفعل، أو حتى الاقتراب منها واعتزال المجتمع حتى تنتهي الفتنة (¹⁵¹).

فالباجي الذي تلخّص فكره في نهج النصح والإصلاح، ونبذ الخروج على السلطان، أو ما أسماها ب(الفتنة) تبدلت توجهاته وتغيّرت مفاهيمه مع تطوّر الأوضاع في الأندلس، فاتسعت رؤيته، وتمدّدت إلى أفق أرحب من الأندلس بعد أن رأى جماعة الأندلس التي يسعى إلى التأليف فيما بينها وتوحيدها أنها لم تعدّ على قدر المسؤولية، وهي ترى تساقط بعض المدن والحصون الأندلسية بين يديها، أو تشهد تسليم بعضها إلى النصارى الإسبان، وأن العلماء سقط في أيديهم، ونفوا عن أنفسهم إمكانية انتلاف أمراء الطوائف، ووقفهم في وجه زحف العدو (¹⁵²)؛ فعزم الباجي ومعه ثلّة من الفقهاء على إنقاذ الأندلس، فأفتوا بضرورة الاستنجاد بأمر المرابطين يوسف بن تاشفين (456-500هـ/1063-1106م)، بل وأفتوا له بالموافقة على طلب الأموال من الناس للاستعانة بها في الجهاد، ولكنّ فقيهاً أندلسياً وهو أبو عبد الله بن الفراء (¹⁵³) (ت 514هـ/1120م) اعترض على طلب المعونة من الناس، وأرسل للأمير رسالة جاء فيها ما طلبته يا أمير المسلمين من اقتضاء المعونة، مستنداً إلى فتوى الباجي ومن معه من القضاة والفقهاء بالعودة والأندلس بأن عمر بن الخطاب اقتضاها، وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعه في قبره ولا يشك في عدله...، لكن عمر ما اقتضاها حتى حلف أنه ليس عنده درهم واحد في بيت مال المسلمين يُنفقه عليهم، فلتدخل المسجد الجامع هنالك بحضرة من أهل العلم، وتحلف أنه ليس عندك درهم واحد في بيت مال المسلمين وحينئذ توجب معونتك وأن هؤلاء القضاة والفقهاء الذين أنزلوك بمنزلة عمر في العدل؛ فإن الله تعالى سائلهم عن تقلدهم فيك (¹⁵⁴)، ولقد تُوفي الباجي عام (474هـ/1081م) ولم يشهد دخول ابن تاشفين الأندلس.

وممن طالته تأثيرات المساجلات السياسية الفكرية في الوضع السياسي بين العلماء الفقيه أبو جعفر القليعي، الذي كان وزيراً في غرناطة عند ابن بلقين، ولكن فكره السياسي طرأ عليه

(¹⁵⁰) الباجي، النصيحة، ص 43.

(¹⁵¹) الباجي، النصيحة، ص 44-45.

(¹⁵²) ابن بلقين، التيان، ص 101؛ ابن عذاري، البيان، ج 3، ص 239.

(¹⁵³) هو محمد بن أحمد بن يحيى بن زكريا بن الفراء الأندلسي قاضي المرية وأحد كبار المالكية، كان زاهداً فاضلاً، تُوفي عام (514هـ) انظر: ابن بشكوال،

الصلة، ج 2، ص 518.

(¹⁵⁴) المقري، نفع، ج 4، ص 104؛ الناصري السلاوي، أحمد بن خالد (ت 1314هـ): الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد الناصري وجعفر

الناصرى، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1418هـ/1997م)، ج 2، ص 54.

التحوُّل والتغيُّر الكُلِّي أيضاً؛ بسبب السِّجال الطويل بين الرؤى السياسيَّة المتباينة لأُفُقهاء الأندلس، وما آلت إليه الأحداثُ السياسيَّة والعسكريَّة؛ فالقليعي كان قاضياً لدى ابن بلقين، وظلَّ في طاعته حتى بعد حصار حصن لبيط عام (481هـ/1089م)، ونبَّه القليعي إلى أنه رأى من السلطان في لبيط (يقصد ابن تاشفين) نوايا لإسقاط أمراء الطوائف؛ ففعل شيئاً تبطل حجته عليك، فمن الواضح أن القليعي أراد بهذا الكلام أن يشدَّ عزيمة ابن بلقين لمواجهة ملك قشتالة ومن معه (155)، لكن الأخير استمر في سياسته، فأشارت بعضُ المصادر إلى أنَّ السياسة التي كان ابن بلقين يتبعها مع الإسبان؛ كالخُضوع لهم، ودَفْع الضرائب والاستعانة بهم - هي ما عزز نفور الفقيه القليعي (156)، وقد أشار الأمير عبد الله بن بلقين (465-483هـ/1073-1090م) في كتابه (التبيان) إلى مخادعة القليعي له، وكرهه الشديد له ولجده، حتى قال القليعي: "والله لأبلغن حفيد باديس الطينة السوداء، ولأشوقه إلى درهم يُنفقه" (157) في كنايةٍ عن توَعُّده للأمير عبد الله ولاحتقاره له.

ولعل من العوامل أيضاً التي أسهمت في تغيير رأي الرجل وفكره الفتوى التي أفتى بها جماعة من الفُقهاء للناس بعدم دَفْع الضرائب لملوك الطوائف إيماناً للخروج عن طاعتهم، فأيدَّ الرجل تلك الفتوى وتبناها؛ مما أدَّى إلى سجنه من قِبَل الأمير عبد الله بن بلقين (465-483هـ/1073-1090م)، ولمَّا حَشِيَ من غضب العامة لمكانة القاضي وعُلُوَّ مقامه أطلق سراحه، فما أن خرج القاضي القليعي حتى سارع بالاستنجد بالمرابطين، ودعاهم إلى خلع عبد الله بن بلقين وغيره من أمراء الطوائف والاستيلاء على غرناطة (158).

وامتدَّت آثار المُساجلات إلى تغيُّر فكر سياسيٍّ آخر لفقيه من التيار الداعي للإصلاح وهو: ابن سهل الأسدي (ت486هـ/1084م)، فقد ظلَّ معتقداً أنَّ وَحْدَةَ الأندلس لا تَحْصُلُ إلا بتوحد ممالك الطوائف، ورأى عدم الخروج عليهم، حتى إنه رفض ما عرضه عليه تميم بن بلقين صاحب مالقة من أموال قدرت بخمسين مثقالاً يستعطفه بها ليقف معه ضد أخيه الأمير عبد الله (465-483هـ/1073-1090م)، ويقوم بالحجة معه عند ابن تاشفين، لكن ابن سهل تنزَّه، وتمسك

(155) ابن بلقين، التبيان، ص 117.

(156) مؤلف مجهول، الحل، ص 71، ابن الخطيب، الإحاطة، ج2، ص 45-47.

(157) ابن بلقين، التبيان، ص 117-118.

(158) ابن بلقين، التبيان، ص 109-110.

برأيه، فلمّا علم عبد الله بذلك أشار عليه القليعي بتعيين ابن سهل قاضي لغرناطة، وذلك عام (481هـ/ 1089م) وإشراكه معه في أحكامه (159).

ولكن في عام (482هـ/ 1090م) أرسله الأمير عبد الله بن بلقين لطلب المساعدة من ابن تاشفين، لكنه أدرك صعوبة المرحلة ليس في غرناطة فحسب، بل في الأندلس بأسرها، فانحاز إلى ابن تاشفين وشجّعه على التخلّص من أمراء الطوائف، وأفتى بعدم شرعية حُكّام الطوائف ووجوب خلعهم، وكأنه توصل إلى أنّ وحدة الأمة تتطابق دائماً مع وحدة الإمامة، فلا يتصور أحياناً أن تتحقّق الوحدة إلا إذا كان هناك إمام واحد (160)؛ لذا تمسك بالخروج على أمراء الطوائف، وإسقاطهم على يد أمير المرابطين.

ويفتقر قول (حسين مؤنس) إلى الدقة لما ذكر أنّ ابن سهل غرّثه مطامعه السياسيّة؛ فلقي بسببها أدّى كثيراً (161)، لكن الأذى الذي تلقّاه الرجل كان فيما يبدو بسبب تغيير فكره تجاه سلطان ممالك الطوائف وبالتحديد من أمير غرناطة عبد الله بن بلقين؛ حيث رفض الأموال التي عرضت عليه وكل محاولات ثنيه عن التغيير، ولا نملك المعطيات الكافية لمعرفة سبب تغيير فكر ابن سهل السياسي في تلك الفترة الزمنية الوجيزة، ولكن يبدو أنه تأثر بالقليعي، وتّضح ذلك في المراسلة التي كانت بين الفقيه أبي بكر بن مسكن وبين القاضي القليعي؛ إذ دعا الأخير في رسالته لابن مسكن بخلع طاعة ابن بلقين، مع الاستنجاد بالمرابطين وعدم الخشية من الفاقة بعد قطعهم المال عليه؛ فقله: في العدو من يغنيك (162)، يُبيّن أنّ ابن سهل قد يكون خضع لنفس الدعوة واستجاب لها، خصوصاً أن الرسالة أفردت ابن سهل دون غيره بالذكر مع اشتراكه مع القاضي القليعي في الرأي.

وقد أيقن جماعة أخرى من علماء الأندلس أنّ البلاد لن تنجو إلا بخلع الطاعة لأمراء الطوائف وسيطرة المرابطين، ومن هؤلاء الفقيه أبو مطرف الشعبي (163)، والفقيه المحدث أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني (164)؛ حيثُ تغيّرت رؤيتهما السياسيّة، وخرجا عن سلطنة المعتمد بن

¹⁵⁹ ابن بلقين، التبيان، ص 104 - 116

¹⁶⁰ محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، (القاهرة: مكتبة دار التراث، دت)، ص 246.

¹⁶¹ حسين مؤنس، شيوخ العصر في الأندلس، (القاهرة: دار الرشد، 1417هـ/ 1997م)، ص 97.

¹⁶² ابن بلقين، التبيان، ص 118.

¹⁶³ أبو مطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي، فقيه كبيرة في مالقة، له عدة مصنفات في الأحكام والنوازل أبرزها كتاب (الأحكام) تُؤفّي سنة (497هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج2، ص 507.

¹⁶⁴ أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني: فقيه إشبيلي، وُلد سنة 435 هـ، نكب بنو عباد أسرته تُؤفّي سنة (512هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 226.

عباد (461-484هـ/1069-1091م)، بل وحرّضا يوسف بن تاشفين (456-500هـ/1063-1106م) عليه حتى أزال ملكه (165)، غير أنّ بعض المؤرخين عزّوا مشاركة أبي القاسم للفُقهاء في موقفهم ضدّ أمراء الطوائف لدافع شخصي، وهو مقتل والده أبي حفص عمر الهوزني (ت460هـ/1067م) على يد ابن عباد بعد رسالة من أبي حفص له ومحرضاً لهم ومستاءً من سكوتهم على زيادة الخطر النصراني (166)، إلا أنه يمكننا القول: إنّ الدافع شخصيٌ قام بسبب سياسيٍّ سابق، فضلاً عن نُفور أبي القاسم من تجاوزات أمراء الطوائف كان يتطابق مع رؤى كثير من الفُقهاء، فاجتمع السببان وساعدا على توجه جديد في فكره السياسي لمستقبل الأندلس السياسي.

ولوحظ أنّ هذا التغيّر في الفكر السياسي لدى الباجي وغيره من الفُقهاء تجاه نظام الطوائف لم يَجْعَلْهُم ييأسون من إصلاح الأوضاع الداخلية فقط، بل عدّوها مؤثرات منظومة فكرية معقدة تصارعت فيها الرؤى والأفكار المتباينة، وتنازعت فيها تفسيرات المَشْهَد السياسي ومستقبله بحيث تُشكّل الأطروحات الفكرية، وفي مُقدِّمة هؤلاء جاء الفريق المحابي للسلطة، والمتبني لتحريم الخروج على السلطان، مُلقين الضوء على عواقبه؛ كحدوث الفتنة وغيرها من أمور الهرج والمرج والقتل، فأصبحوا من أوائل الساعين للخروج، بل والمنادين بإسقاط سلطة أمراء الطوائف، لصدِّ حَظَر الإسبان النصراني عن الأندلس، وحماية الوجود الإسلامي فيها، وتجديد الأمل في الوحدة بين أراضي الأندلس، وتسارعت مُستجدّات الظروف السياسية، فحدث ما يُشبه التوافق بين جميع العلماء من شتى التيارات الفكرية، وخلصوا إلى نتيجة واحدة لإنقاذ الأندلس، وكانهم أدركوا ضرورة وحدة الآراء والجهود للحفاظ على البلاد، والعمل فعلياً على استعادة وحدتها.

ولعل من المناسب القول: إنّ هناك دلالة تاريخية على أنّ السياسة تصنع السِّجال الفكريّ، والسِّجال يسهم في التأثير على السياسة وربما يُوجِّهها.

وقد تُترجمت تلك المواقف في اجتماع انعقد في قرطبة بعد سقوط طليطلة عام (478هـ/1085م)، وحضره عددٌ من العلماء، على رأسهم: قاضي قرطبة عبيد الله بن

(165) المقرئ، نفح، ج2، ص308.

(166) ابن بسّام، الذخيرة، ج3، ص67-68، ابن عياض، ترتيب، ج4، ص402، ابن الأبار، الصلة، ج6، ص585.

أدهم⁽¹⁶⁷⁾، فتشاور الجميع في حال الأندلس وما وصلت إليه من تمرقٍ وهوانٍ، وأعلنوا الاستنجاجاً بالمرابطين لإنقاذ الأندلس من الإسبان⁽¹⁶⁸⁾. وقد تبلورت لديهم فكرة الوحدة مع العدو المغربية؛ لأنه لم يعد في وسع الأندلس كإقليم مهدد ومفكك سياسياً أن يقيم الوحدة المنشودة، فدخل مفهوم الوحدة في مظلة أوسع وأشمل، وصار إجماع لدى الفقهاء على هذا الرأي، لكنه بلغ حيز التنفيذ بعد عودة أمراء الطوائف إلى سيرتهم من التخاذل ودفع الضريبة للعدو الإسباني عقب انتصار يوسف بن تاشفين (456-500هـ/1063-1106م) في معركة الزلاقة عام (479هـ/1086م)، فبذل العلماء بعدها جهوداً لتوحيد العدوتين الأندلسية والمغربية، ويشير (محمد بن جبرون) إلى أن الأحكام والفتاوى من العلماء توالى داعية إلى تنحية أمراء الطوائف وعزلهم من المغرب والأندلس وخارجها⁽¹⁶⁹⁾، ومن ثم حدث تغيير كبير في كينونة الوحدة الأندلسية المستقلة؛ يقول (محمد بن بيه)⁽¹⁷⁰⁾ إن مفهوم الوحدة الإسلامية الذي تشبث به المرابطون منذ قيام دولتهم وجعلهم يعلنون تبعيتهم للخلافة العباسية، رغم ما كانت عليه من ضعف جعل مسألة السيادة والاستقلال للكيانات الإسلامية الصغيرة مسألة نسبية مرتبطة بالقدرة على حماية الوجود الإسلامي في الرقعة التي توجد فيها تلك الكيانات، ثم إقامة العدل في الرعية وتحكيم شرع الله، فمتى انخرمت هذه العلة بطل السبب، وهو السيادة والاستقلال، ولم تكن حال ابن تاشفين مع أمراء الطوائف ببعيدة عن هذا المعنى، فلو تركوا بحجة السيادة والاستقلال، لخرقوا وأفسدوا نصيبهم من سفينة الأمة.

ولم يكتف العلماء بدعوة المرابطين إلى جهاد النصارى فقط، بل كانوا أول من بذلوا أنفسهم في سبيل تحقيق العدالة لفضيحتهم، فسقط بعضهم قتيلاً، ومن هؤلاء الفقيه أبو العباس أحمد بن رميلة

¹⁶⁷ هو أبو بكر بن أدهم فقيه قرطبي تُوِّفِي سنة (486هـ)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلاة، ج2، ص 459.

¹⁶⁸ ابن الأبار، الحلة، ج2، ص 99؛ التُوِّيرِي، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق عبد المجيد رحيني، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2044م)، ج23، ص 266-267.

¹⁶⁹ محمد بن جبرون، الفكر، ص 244

¹⁷⁰ محمد بن بيه، الأثر، ص 132-133.

القرطبي⁽¹⁷¹⁾، وأبو رافع الفضل بن علي بن محمد بن حزم⁽¹⁷²⁾ ابن فقيه الأندلس ابن حزم، وكان من أهل العلم⁽¹⁷³⁾.

وقد طالت تأثيرات المساجلات السياسيّة مفاهيمٍ سياسية أخرى، وظلّت إلى منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ثابتةً حتى اعتراها التبدّل والتحوّل. ج- تأثيراتها على ضوابط العلاقة بين دار الإسلام ودار الكفر (الحرب)⁽¹⁷⁴⁾:

تعرّض مفهوم دار الإسلام ودار الحرب في الأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي لكثيرٍ من التصدعات أعقبها تعييرات كثيرة، وكان للمساجلات الفكرية بين العلماء آثارها الملحوظة في التحوّل الإيجابي في تطبيق المبدأ.

ويُمكننا القول: إنّ هذا المبدأ مرّ بمرحلتين؛ الأولى: فترة ضعف الخلافة الأموية وسقوطها عام (400-422هـ/1009-1030م)، وقيام دويلات الطوائف عام (422هـ/1030م) إلى سقوطها عام (485هـ/1091م) على أيدي المرابطين، والمرحلة الثانية بدأت من سيطرة المرابطين على الأندلس حتى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

وقبل الدخول في تفاصيل التطوّر الطارئ على الأحداث، يجدر بنا التعريف بمبدأ دار الإسلام ودار الكفر (الحرب) في علاقات الدولة الإسلامية.

درج الفقهاء على إطلاق مُسمّى: دار الإسلام، على البلدان الخاضعة لسلطان المسلمين وحكمه، وتستطيع فيها الرعية أن تقوم بما أوجبّه الشرع عليهم، وتكون أماناً لكل المسلمين وغيرهم في داخلها أو خارجها. بينما يُطلق على كلّ ديار لا يكون للمسلمين فيها سلطان، ولا يستطيع المسلم ممارسة شعائر دينه، وتُظهر العداء والانتقام لبلاد الإسلام: دار الكفر أو دار الحرب، وعلى الدولة الإسلامية أن تُقيم علاقة إزاء وتعاون مع الكيانات الإسلامية، والعكس مع دار الكفر؛ فتبني طبيعة علاقتها معها في إطار السياسة الشرعية القائمة على الحذر والاستعداد لأي هجوم أو اعتداء، ورفع لواء الجهاد عند الحاجة⁽¹⁷⁵⁾.

⁽¹⁷¹⁾ هو أحمد بن رميلة القرطبي: أحمد بن محمد بن فرح الأنصاري، عالم ورع، استشهد في الزلافة سنة (479هـ/1086م)؛ انظر: ابن بشكوال، الصلّة، ج 1، ص 118.

⁽¹⁷²⁾ هو الفضل بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، فقيه ظاهري عمل عند المعتمد بن عباد وشارك في معركة الزلافة، وقتل فيها عام (479هـ)؛ الصلّة، ج 5، ص 440.

⁽¹⁷³⁾ ابن بشكوال، الصلّة، ج 5، ص 440.

⁽¹⁷⁴⁾ اصطلاح الفقهاء على تسمية البلدان المسلمة بدار الإسلام أو دار السلم أو دار إيمان، وعلى البلدان غير المسلمة دار الحرب أو دار الكفر أو دار الفسوق؛ انظر: ابن تيميّة، مجموع الفتاوى، ج 28، ص 115.

⁽¹⁷⁵⁾ الماوردي، الأحكام، ص 45-47؛ ابن القيم، محمد بن أبو بكر بن أيوب الجوزي دمشقي الحنبلي (ت 751هـ): أحكام أهل الذمّة، تحقيق سيد عمران،

المرحلة الأولى: كانت بداية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي التي شهدت التحولات الفكرية التي طرأت على مبدأ الشرعية والتوريث إبان خوض المساجلات السياسية بين الفقهاء - تُبيّن من خلال الرصد أنها ذات وجهين إيجابي وسلبي، وتسَلَّلت آثارها إلى ضوابط (176) دار الحرب ودار الإسلام بدءاً من ضعف الخلافة الأموية، والتي يمكن تسميتها وفق معطيات الأحداث التاريخية وممارسات أمراء الطوائف بمرحلة: الانتكاسة والمخالفة الصريحة للمفهوم، فحسب ما هو معروف في الفقه؛ فإن الدولة الإسلامية تتنوع علاقاتها الخارجية والتزاماتها الشرعية؛ سواء مع الدول الإسلامية التي تبني علاقاتها معها على الوحدة والتعاون ضد الأعداء، والتمسك بمبدأ المصير المشترك، وتختلف مع الدول غير الإسلامية التي أغلبها تبني على الدعوة إلى الإسلام أو الجهاد أو عقد الهدن بشروط (177) للمحافظة على قوة وسلامة الدولة الإسلامية.

ولكن سياسة دُوِيَّلات الطوائف انحرفت عن هذا المسار، وتعامَلت مع (دار السلم)، التي تُمثِّلها ممالك الطوائف الأخرى بالعداء والكيد ضد بعضها البعض، وغلب على علاقاتهم الصراعات والعداء، والعكس مع (دار الحرب) المُتمثِّلين في ممالك الإِسبان النصراني؛ إذ اتَّسمت بتقديم المصالح الضيقة والخضوع للإِسبان على المبادئ الهامة، وأظهروا خلاقاً لها؛ حيث انقلبت الأوضاع فتعاونوا مع العدو الإِسباني، وحرَّضوه على بعضهم، ودفعت له الضرائب السنوية ثمناً لذلك، ووصلت الأمور إلى الانحدار؛ فسلمت له بعض الحصون والأراضي في أحياء كثيرة في تجاوزٍ وأضح لحدود السياسة الشرعية (178)، فأصبح أمراء الطوائف بهذه العلاقة الطبيعية مع العدو في نظر الفقه السياسي الإسلامي متحللين من المستلزمات الفقهية، وقد يكونوا فاقدين للشرعية؛ لحرَقهم أهم أهداف قيام الدولة الإسلامية ومبادئها كحفظ أمنها، وصون الرعية، وضمان الحقوق، وتعطيهم للجهاد.

(176) الضوابط هي: أن تلتزم دار الإسلام بالاستعداد للجهاد والتدريب على السلاح، وتجهيز الثغور وإقامة الحصون العسكرية، أن تدعو دار الإسلام دار الحرب إلى الإسلام أو الجزية، ولكن إذا ما رفضوا فيجب على الإمام قتالهم وتغنم أموالهم وتسبي ذراريهم، وإذا ما تمت المعاهدة بينهما والهدن، فعلى كلا الطرفين الالتزام بها، أما من يسلم في دار الكفر ولا يستطع إظهار دينه، فله الهجرة إلى دار الإسلام؛ انظر: الماوردي، الأحكام، ص 45-47؛ ابن قدامة، المغنى، ج 8، ص 367؛ ابن القَيِّم، أحكام، ص 123.

(177) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن تيمية (ت 728هـ): السياسة الشرعية، (الرياض: وكالة المطبوعات والنشر، 1419هـ)، ص 12-13، عثمان جمعة ضميرية، أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني دراسة فقهية مقارنة (عمان: دار المعالي، 1419هـ/1999م)، ج 1، ص 384.

(178) ابن حيان، نصوص من المتين، ص 65-66؛ ابن الأَبَّار، الحلة، ج 3، ص 30؛ ابن عذاري، البيان، ج 3، ص 225-227، 238-240.

وبسبب ذلك ارتفعت أصوات الفقهاء بالنصح والإصلاح، لكن لا مجيب، حتى التفت آراء هؤلاء الفقهاء مع طائفة أخرى من الفقهاء الداعين للخروج على أمراء الطوائف، وكانت النقاشات والمساجلات قد احتدت بين الفريقين، ولكن بعدما أوجسوا خيفة من تحول الأندلس إلى دار كفر في حال ابتلعها الإسبان واحتلوها تحرك هؤلاء جميعاً للاستجداد بالمرابطين.

وقاسم هؤلاء الفقهاء في مخاوفهم بعض أمراء الطوائف من أن تتحول الأندلس إلى دار كفر؛ أمثال المعتمد بن عباد (461-484هـ/1069-1091م) صاحب إشبيلية، والمتوكل بن الأفسس (464-488هـ/1072-1094م) صاحب بطليوس، وعبدالله بن بلقين (465-483هـ/1073-1090م) صاحب غرناطة الذين أدركوا في وقت متأخر ضرورة الالتزام بضوابط العلاقة بين دار الحرب ودار السلام، ولعلها بمثابة الصخرة التي دعت هؤلاء إلى تغيير مواقفهم من التحالف مع النصارى الإسبان إلى التحالف مع قوة مسلمة، فعندما حاصر ألفونس إشبيلية أرسل إلى المعتمد في محاولة لبث الهزيمة النفسية في قلوب المسلمين، وأفت في عضدهم، رسالة سخرية، يقول فيها: "كثير بطول مقامي في مجلسي الذبان، واشتد علي الحر، فأتحنفي من قصرك بمروحة أروح بها عن نفسي، وأطرد بها الذباب عني"⁽¹⁷⁹⁾، وكأنه يقول ما يزعجني سوى الذباب، وليس صمودك ومدينتك ومقاومتكم، فأنت أهون علي مما يزعجني!.

فقلب المعتمد ظهر الرسالة، وكتب رده عليها بنبرة تحد وتهديد له بالمرابطين: "قرأت كتابك وفهمت خيالك وإعجابك، وسأنظر لك في مراوح من الجلود اللطيفة"⁽¹⁸⁰⁾ في أيدي الجيوش المرابطية، تريح منك لا تروح عليك إن شاء الله"⁽¹⁸¹⁾.

وفي ذات السياق قال ابن عباد مقولته المشهورة⁽¹⁸²⁾ في رده على قومه - عندما عاتبوه لأنه استعان بأمير المرابطين على قوات ألفونسو السادس (Alfonso) -: "لأنأرعى الجمال في صحراء العرب خير من أن أرعى الخنازير في أرض الصليبيين"، وقال لابنه عبد الله: "يا

⁽¹⁷⁹⁾ الجُمَيْرِي، الروض، ص 85؛ المَقْرِي، نفع، ج4، ص 358.

⁽¹⁸⁰⁾ قبيلة تسمى لمطة، اشتهرت بصناعة الجلود والتجارة بها في المغرب الأقصى؛ انظر: ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت 626 هـ): معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، دبت)، ج5، ص 25.

⁽¹⁸¹⁾ الجُمَيْرِي، الروض، ص 85؛ المَقْرِي، نفع، ج4، ص 358.

⁽¹⁸²⁾ ومن الأهمية القول بأن ابن عباد قاوم المرابطين، لكن بعد حصار قوات ألفونسو السادس لإشبيلية عام (478هـ) غير موقفه ورفض التآمر مع العدو ضد المرابطين على ملك زائل؛ انظر: الجُمَيْرِي، الروض، ص 288؛ السلاوي الناصري، الاستقصا، ج2، ص 38.

ولدي، لأن أموت راعياً بالمغرب خيرٌ من أردّ الأندلس دار كفر؛ فتكون اللعنة عليّ من منابر المسلمين أبد الدهر" (183).

وهذه الأقوال تدور في فلك مفهوم العلاقة بين دار الحرب ودار الإسلام، في إشارة واضحة من ابن عباد إلى أن انصياعه لتطبيق هذا المبدأ هو إيمانه بضرورة الحفاظ على إسلامية الأراضي الأندلسية، حتى لو بأيدي أهل المغرب، فيكفيه انتماؤهم وهويتهم الإسلامية، مسجلاً لنفسه موقفاً مشرقاً في التاريخ، أما ابن بلقين فكان يُبَرِّر دفعه الضرائب ومهادنته للفونسو السادس فيقول: "رأينا إعطاء عشرة الآف في العام ندفع بها مضرته خيراً من هلاك المسلمين وفساد البلاد، إذ لم تكن بنا قدرة على ملاقاته ومكابرتة، ولا وجدنا من سلاطين الأندلس عوناً عليه إلا من يسوقه لهلاكنا" (184)، ولكنه غير موقفه عندما أرَّخ لأحداث عصره ودوّن رأيه الجديد الذي كتبه وهو خارج السُّلطة، فرأى أن دخول الأندلس تحت سيادة المغرب أفضل من وقوعها في أيدي الإسبان؛ لأنهم مسلمون، وسوف تبقى الأندلس دار الإسلام، على الرغم من أن المتوقع منه بعد سقوط ملكه على أيدي المرابطين وذهابه بلا عودة أن يحمل حملةً شديدة على المرابطين، ملبسة بشيء من الضغينة والرغبة في الانتقام، لكنه رأى أن هذا أفضل عاقبة في قوله: "ولا سيما أننا بحال لا بد من إسقاط الروم بارضاء المسلمين، أو إسقاط المسلمين بارضاء الروم! فلأن يرثها المسلمون أولى وأجمل للعاقبة" (185).

ومن زاوية أخرى لا بد من توضيح أن ابن بلقين دوّن قوله هذا في كتابه وهو فيما يُشبه الإقامة الجبرية في مدينة أغمات بالمغرب، وحكمته ظروف زوال السلطان والأسر، لكن يظل هذا اعترافاً بفشل أمراء الطوائف في المحافظة على الأندلس، بل وعجزهم عن حماية البلاد، وأن ما كان يدور من سجال في أروقة الفكر السياسي للعلماء كانوا على حق، وأن المرابطين أهلٌ لذلك بدلاً من انتصار النصارى الإسبان.

وفي ظل تلك المؤثرات بدأت المرحلة الثانية بسيطرة المرابطين على السُّلطة في الأندلس، وإسقاط حكم أمراء الطوائف عام (485هـ/1030م) من تأثير المساجلات السياسية التي هيأت في أذهان الأندلسيين أن حال الأندلس لا يستقيم مع سُلطة ضعيفة وعدو قويٍ مُتربصٍ، فحتى تنجو البلاد لأبد من تغيير، ومن ثم تبدل الحال وعادت البلاد الأندلسية تُدار على أساس هذه

(183) ابن الخطيب، الإحاطة، ج2، ص10؛ ابن الكردبوس، الاكتفاء، ج2، ص90.

(184) ابن بلقين، التبيان، ص76.

(185) ابن بلقين، التبيان، ص152.

القاعدة في السياسيّة الشرعيّة (دار الحرب ودار السلام) على أيدي المرابطين، فكان العداء ولغة الجهاد والحرب ضد ممالك الإِسبان هو الطاغى على ملامح العلاقة بين الطرفين⁽¹⁸⁶⁾. هذا التغيّر في السُلطة السياسيّة أتبعه تغيّر في بعض خصائص الأندلس، وفي مُقدّماتها تحوّل الأندلس من إقليم مستقلّ بنفسه ويحكم نفسه، إلى ولاية تابعة لسلطة في المغرب، وثير يجب حمايته والدفاع عنه في نظر المرابطين، وربما استمدّ المرابطون من الأندلس شرعيةً كدولة تحمي الحمى، وتُدافع عن الوجود الإسلامي في الأندلس، فهم بلا شك وجدوا ضالّتهم التي تُؤكد على الأسس التي قامت عليها دولتهم، فحملهم لواء الجهاد ضد الإِسبان، هي القضية الكبرى التي شغلت الأندلسيين والمغاربة على حدٍ سواء، هذا من جانب.

ومن جانب آخر منح المرابطون الفقهاء في الأندلس المشاركة في القرار السياسي والكلمة العليا، لا سيما وأنهم الممثلون للمذهب المالكي - المذهب الرسمي لدولة - ولما لهم من تأثير بالغ الأهمية في نفوس الناس؛ فهو استمرارٌ لما كانوا عليه سابقاً، وترسيخٌ له بشكل أقوى؛ فقد اعتمدوا عليهم مثلاً في تكريس مبدأ الحرب ودار الإسلام، بتحريض الناس على الجهاد ضد الإِسبان، وإصدار الفتاوى والرسائل في دعوة الناس إلى الإنفاق على الجهاد؛ كتجهيز الغزوات، وإصلاح الأسوار، وفك أسرى المسلمين⁽¹⁸⁷⁾؛ مما يدلُّ أيضاً على تنفيذ الفقهاء في السُلطة في الأندلس تحت حكم المرابطين، وأنّ مواقفهم مؤثرة في القرار السياسي؛ ومن ذلك مثلاً: مُطالبة القاضي أبي الوليد بن رشد (ت 520هـ/1126م) الأمير علي بن يوسف (500-537هـ/1083-1143م) بخلع أخيه الأمير أبي طاهر تميم عن ولاية الأندلس، واستجابة الأمير الفورية وخلع أخيه أبي طاهر⁽¹⁸⁸⁾، وقد أفتى ابنُ رُشد بفتوى استخلَصَ منها حكماً بإبعاد النصارى المستعربين في غرناطة من الأندلس إلى المغرب بسبب مُعاونتهم للإِسبان ضد المسلمين⁽¹⁸⁹⁾، وأشار ابن عذارى إلى أنّ الأمير يوسف بن تاشفين (456-500هـ/1063-1106م) لم يكن يترك أمراً في تسيير شؤون حكمه إلا ويشاور الفقهاء ويأخذ برأيهم؛ فيقول عنه بأنه يُفضّل الفقهاء ويعظمهم، ويقضي على نفسه بفتياهم⁽¹⁹⁰⁾.

¹⁸⁶ مؤلف مجهول، الحلل، ص 53-60؛ ابن الكردبوس، الاكتفاء، ج 2، ص 126-128؛ المقرئ، نفع، ج 1، ص 419-425.

¹⁸⁷ ابن أبي الخصال، أبو عبد الله محمد بن سعيد الغافقي (ت 540هـ): رسائل ابن بي الخصال، تحقيق محمد رضوان الداية، (دمشق: دار الفكر، 1408هـ/

1988م)، ص 522؛ ابن الأثير، التكملة، ج 2، ص 589.

¹⁸⁸ المراكشي، المعجب، ج 2، ص 167.

¹⁸⁹ ابن رشد، فتاوى، ص 359.

¹⁹⁰ ابن عذارى، البيان، ج 3، ص 208.

الخاتمة

توصل البحث إلى أن هناك قضايا سياسية كثيرة أصبحت مشكلة بسبب تغير الأوضاع السياسية، واختلفت من حيث الشكل والمضمون عما كان سائداً وعالقاً في أذهان الأندلسيين ولم يعرفوا غيرها، لكنهم في هذه الفترة خاضوا فيها سجالاتاً عارماً؛ ومن أبرز تلك الإشكاليات؛ شرعية الحاكم، ووحدة البلاد، والخروج على الحاكم، ومخالطة أمراء الطوائف والعمل معهم، وعلاقتهم بالممالك الإسبانية. ومن متابعة هذه المساجلات تبين أنها تحولت في تلك المفاهيم؛ كوحدة البلاد، والثورة، والخروج على الحاكم، ومخالطتهم والعمل معهم، أو ضبابية بعضها كشرعية الحاكم في فترة أمراء الطوائف، فكان كلُّ فقيه يعتقد أن الحل في رأيه وينادي به.

ومن النتائج التي رصدها البحث أن المساجلات السياسية الفكرية بين العلماء حولت بعض المفاهيم أو غيرتها، كمفهوم الشرعية والوحدة للأندلس، حيث تحولت إلى وحدة أعم وأشمل تتجاوز المفهوم الجغرافي للأندلس إلى وحدة الدين واللغة والمصير بين الأندلس والمغرب. لقد أظهر البحث تأثير المساجلات الفكرية على العلاقة بين دار الحرب (ممالك النصارى الإسبان) ودار السلام (ممالك المسلمين)؛ حيث مرت العلاقة بعدة أطوار، ففي الطور الأول شهد انتكاسة في المفهوم بسبب سياسات ممالك الطوائف المعادية لبعضهم البعض الممثلين لدار السلام، والسلمية مع دار الحرب المتمثلة في الممالك الإسبانية، وليس هذا فحسب، بل وصل حدّ التعاون والمهادنة طويلة الأجل، وقد أسهمت نقاشات العلماء المستفيضة في إعادة الأمور إلى نصابها في الطور الثاني الذي أعقبه؛ فأصبحت العلاقة مع دار الحرب (الممالك الإسبانية) تحكمها لغة الحرب والجهاد، والسلم والتعاون فيما بين الممالك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

- ابن الأبار، أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت 658هـ) :
- 1- التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ / 1995م)
 - ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف (ت 807هـ) :
 - 2- بيوتات فاس الكبرى، (الرباط: دار المنصور، 1972م)
 - الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ) :
 - 3- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أحمد ليزار، (مراكش: دن، د.ت)
 - 4- المنتقى شرح موطأ مالك، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)
 - 19- المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ت)
 - 5- النصيحة الوالدية، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، (بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ / 2000م)
 - ابن بسام، أبي الحسن بن علي (ت 542هـ) :
 - 6- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، 1417هـ / 1997م)، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000م)
 - ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ):
 - 7- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق إبراهيم الأبياري (القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1410هـ / 1989م)
 - ابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف البكري (ت 449هـ):
 - 8- شرح صحيح البخاري، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ت)
 - ابن بلقين، عبد الله :
 - 9- مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، (القاهرة: دار المعارف، 1955م)
 - ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن تيمية (ت 728هـ):
 - 10- السياسة الشرعية، (الرياض: وكالة المطبوعات والنشر، 1419هـ)
 - 11- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (المدينة المنورة: مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ / 2004م)
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت 456هـ):
- 12- رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)
 - الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله (ت 488هـ):
 - 13- جذوة المقتبس في ذكر تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف آخرون، (تونس: دار الغرب الإسلامي، د.ت)

- ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف (ت469هـ):
- 14- نصوص من كتاب المتين، تحقيق عبد الله جمال الدين، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1418هـ/1997م)
- الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت نحو 727هـ):
- 15 - الروض المعطار في خبر الأقطار، (بيروت: مكتبة لبنان، 1984م)
- ابن خاقان، أبو النصر الفتح بن محمد القيسي (529هـ):
- 16 -قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق حسين خربوش، (الأردن: مكتبة المنار للنشر، 1409هـ/1989م)
- ابن ابي الخصال، أبو عبد الله محمد بن سعيد الغافقي (ت 540هـ):
- 17- رسائل ابن بي الخصال، تحقيق محمد رضوان الداية، (دمشق: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م)
- ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (ت 776هـ) :
- 18 - الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق يوسف الطويل، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)
- 19- أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق سيد كسروي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م) .
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ):
- 20- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، (بيروت : دار صادر، 1397هـ/1997م)
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي (ت 444هـ) :
- 21- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، تحقيق حلمي محمد الرشيد، (الإسكندرية: دار البصيرة، 1426هـ/2005م)
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ) :
- 22- سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف ومحيي السرحان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ/1996م)
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري (ت 230هـ) :
- 23- الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د.ت)
- ابن سعيد المغربي، علي بن موسى (ت 658هـ) :
- 24- المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط 4، (القاهرة: دار المعارف، 2009م)
- الضبي، أحمد بن يحيى (ت 599هـ) :
- 25- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1410هـ/ 1990م)
- أبو طالب المرواني، عبد الجبار بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ (ت 516هـ) :

- 26- قطعة من كتاب عيون الإمامة ونواظر السياسة، تحقيق بشار عواد معروف وصلاح محمد جزار، (تونس: دار الغرب الإسلامي، 1431هـ/ 2010م)
- الطرطوشي، أبي بكر محمد بن الوليد الفهري (520هـ) :
- 27 - رسالة إلى يوسف بن تاشفين، تحقيق عصمت دندش، مجلة المناهل، العدد التاسع، (الرباط، 1977م)
- ابن عبد البر، أبي عمر يوسف (ت 463هـ):
- 28- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار و علماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، (حلب، القاهرة: دار الوعي، 1414هـ/1993م)
- 29- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)
- 30- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م)
- ابن عبد الملك المراكشي:
- 31- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د.ت)
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت 712هـ) :
- 32- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، (بيروت، دار الثقافة، 1983م) .
- عياض، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي (ت 544هـ) :
- 33- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (الرباط: دن، د.ت)
- 34- الغنية - فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1402هـ/ 1982م)
- ابن الفرصي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت 403هـ) :
- 35- تاريخ علماء الأندلس، تحقيق عزت العطار الحسيني، (القاهرة: مطبعة المدني، 1408هـ/ 1988م)
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي (ت 620هـ):
- 36- المغنى، (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1388هـ/ 1968م)
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ) :
- 37- مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق أحمد فراج، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1985م)
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبو بكر بن أيوب الدمشقي الحنبلي (ت 751هـ):
- 38- أحكام أهل الذمة، تحقيق سيد عمران، (القاهرة: دار الحديث، 1401هـ/ 1981م)
- ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الله بن محمد بن أبي القاسم (ت بداية ق7هـ) :
- 39- الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق صالح عبد الله الغامدي، (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1429هـ/2008م)
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت 450هـ) :

- 40- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، 0 بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ/2003م)
- 41- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق علي بن محمد معوض وعادل بن محمد الحبيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م)
- المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت 647هـ) :
- 42- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، (القاهرة: مطبعة الاستقامة، 1368هـ)
- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ) :
- 43 - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1995م)
- الناصرى السلاوي، أحمد بن خالد (ت 1314هـ) :
- 44- الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1418هـ/1997م)
- النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي (ت 793هـ) :
- 45 - تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، (بيروت: المكتبة العصرية، 1426هـ/2006م)
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ) :
- 46- نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق عبد المجيد رحيني، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424/2004م)
- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين (ت 458هـ) :
- 47- الأحكام السلطانية، أبو، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م)
- ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت 626هـ):
- 48 - معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، دت)
- ثانياً: المراجع
- إحسان عباس :
- 1 - "ابن حيان الأندلسي مؤرخ الجماعة" ضمن كتاب دراسات في الأدب الأندلسي، (تونس: الدار العربية للكتاب، 1972م)
- جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده :
- 2- العروة الوثقى، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012م)
- حسين مؤنس :
- 3- شيوخ العصر في الأندلس، (القاهرة: دار الرشد، 1417هـ/1997م)
- سيف بن منصور بن علي الحارثي :
- 4- أقوال ابن بطال في التفسير من خلال كتابه شرح صحيح البخاري (جمعاً ودراسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (1426هـ/2005م)
- عبدالله عمر الدميحي :
- 5- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، (الرياض: دار طيبة، 1408هـ)

- عبد الوهاب خلاف:
- 6- السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1350هـ / 1932م)
- عبير زكريا بيومي:
- 7- دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس، (القاهرة: دار العلم والإيمان للتوزيع والنشر، 2010م)
- عثمان جمعة ضميرية:
- 8- أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني دراسة فقهية مقارنة، (عمان: دار المعالي، 1419هـ / 1999م)
- فايز عبد النبي فلاح القيسي:
- 9- أدب الرسائل في الأندلس في القرن الخامس الهجري، (عمان: دار الشير، 1409هـ / 1989م).
- 10- الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري، (الرباط: دار أبي وُقراق، 2008م)
- محمد ضياء الدين الريس:
- 11- النظريات السياسية الإسلامية، (القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت)
- محمد عفيفي:
- 12- المستبد العادل (الزعامة العربية في القرن العشرين)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2008م)
- محمد محمود عبد الله بن بيه:
- 13- الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1418هـ / 1997م).
- منيرة عبد الرحمن الشرقي الراشد:
- 14- علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين (دراسة في أوضاعهم الاقتصادية وأثرها على مواقفهم السياسية)، (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1423هـ / 2002م)
- الرسائل والمقالات:
- عبد السلام الهراس:
- 15- "مأساة الأندلس في رأي ابن حيان" مجلة المناهل، أعمال ندوة ابن حيان، تطوان، العدد 29، (مارس 1984م).
- عمر راجح شلبي:
- 16- " دور العلماء في الحياة السياسية خلال القرن الخامس الهجري " مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، الجامعة الإسلامية، غزة، العدد الثاني، (يونيه 2008م) مج 16
- وداد القاضي:
- 17- " الفكر السياسي لأبي مروان ابن حيان"، مجلة المناهل المغربية، أعمال ندوة ابن حيان، تطوان، العدد 29، (مارس 1984م).

يوسف أحمد بني ياسين :

18- "نهاية الخلافة الأموية في الأندلس قراءة في المجريبات والأسباب (414-422هـ / 1023-1031م)، في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 1، المجلد 38، (عام 2011م).

:Mohammed Benaboud

19-The Socio-political Role of the Andaluian ,Ulama ,during the Fifth Century A.H-11th A.D .in Islamic Studles. (Pakistan) , April-June 1984